



# مجلة

كلية الآداب - جامعة السويس

مجلة علمية محكمة

تصدرها كلية الآداب - جامعة السويس

العدد السابع - يناير ٢٠١٧

**مجلة**

**كلية الآداب – جامعة السويس**

**مجلة علمية محكمة**

**تصدرها كلية الآداب – جامعة السويس**

**العدد السابع – يناير ٢٠١٧**

انفتاح الدرس الصرفي بين المنهج والظاهرة  
(استقراء وتحليل)

د/ أسماء مَحْمَد رفعت عبد الحكيم مراد

أستاذ النحو والصرف المساعد  
قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الطائف



## انفتاح الدرس الصرفي بين المنهج و الظاهرة

### استقراء و تحليل

#### مقدمة :

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف البريات نبينا وحبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات ، وبعد :

فإن من أشرف العلوم علم العربية ؛ لتوقف فهم كثير من العلوم عليه ، ولتحقق فائدته في الدنيا والآخرة ، وأن من أجل علوم العربية علم الصرف ، لأهميته للمتكلم والمتعلم ؛ إذ لا يستغنى عنه طالب العلم ؛ لما له من أهمية وفضل ، ويكفي في فضله أن جزءاً كبيراً من اللغة يتوقف عليه ؛ لأن كثيراً من اللغة يؤخذ بالقياس ، و لا يُتوصَّل إلى القياس إلا بعلم الصرف ؛ لذا كان هذا العلم محل عناية من العلماء على مر العصور ، واعتنوا به حتى يصلوا إلى هدفه ، فإن لكل علم هدفاً ، والصرف الأهم لكل علم هو فهمه والعمل به ؛ لذا هبَّ كثير من العلماء إلى المشاركة في التأليف في علم الصرف ؛ سعياً إلى خدمة القرآن الكريم ولغته ، والفوز برضا الله سبحانه وتعالى .

وفي أثناء دراستي لعلم الصرف لمست مقدار ما يلمسه المعنيُّ به من صعوبة في التعامل مع كثير من كتب هذا الفن وفهمها ؛ لاشتمالها على كثير من العلل والاستطرادات ، ولصعوبة عباراتها وغموض أمثلتها ، لذا رأيت أن أقوم بدراسة بعض القضايا الصرفية المعاصرة ؛ سعياً لتقريب قواعد العلم ، وخدمة القرآن الكريم ولغته ؛ لأن علم الصرف يعد أحد علوم اللغة العربية الرئيسية والمهمة ، وهو من مستويات اللغة التي تشمل أيضاً المستويين النحوي والصوتي .

وقد وصل الأمر بالعلماء إلى أن يضعوا الصرف في مقام الفروض الواجبة ، حيث على الدارسين أن يتعلموها ؛ من أجل معرفة الأحكام الشرعية ، والفقهيّة " فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف فهو واجب ، فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة " (١)

ومن هنا فإن المستوى الصرفي في العربية ذو أهمية بالغة في فهم مدلول الجمل والعبارات والكلمات وبسبب أهميته فقد وضع جنباً إلى جنب مع علم النحو وعلم الأصوات .  
وقد اجتهدت في أن يحقق هذا البحث هدفه ، فحرصت على أن تكون عباراته سهلة وواضحة ، ومعلوماته منظمة ، وأمثله دارجة ؛ وحرصت على تعزيز القواعد بشواهد من القرآن الكريم ، كما ابتعدت عن ذكر الخلافات والتفصيلات الطويلة المملّة ، والتعليقات التي لا حاجة لطالب العلم بها .  
وقد جاء بحثي في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ثم خاتمة ومنها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وقائمة بالمصادر والمراجع .

أما التمهيد فجاء فيه أسباب نشأة علم الصرف ، ومراحل علم الصرف ، وفائدة علم الصرف وتعريفه وأهميته ، ومفهوم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين .

أما المبحث الأول فأسميته المنهج الوصفي في الصرف العربي .

و المبحث الثاني : المشترك اللفظي وأثره في تعدد صيغ الأفعال .

والمبحث الأخير : الشاذ في الصرف .

وأما الخاتمة ففيها أهم النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع .

وقد اتبعت في دراستي المنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة ، وجمع المعلومات ، ثم تحليلها للوصول إلى نتائج البحث .

وبعون الله وتسديد من الله هأنذا أقدم هذا البحث بعد أن بذلت فيه جهداً كبيراً ، فما كان فيه من صواب فبفضل الله وتوفيق منه ، وما كان فيه من سهو أو تقصير فهو عمل بشري لا يَسْلَمُ من هذا ، وفي الختام أرجو أن يحقق هذا البحث الهدف المأمول ، وأن يستفيد منه القارئ ، ويكون له في نفوس القراء من الرضا والقبول ما يُعْوِضُنِي عن مشاقه ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد .

## التمهيد

### أسباب نشأة علم الصرف

لم يكن علم النحو وعلم الصرف معروفين في العصر الجاهلي ولا في أوائل عصر الصحابة رضي الله عنهم ، وما ذاك إلا لعدم الحاجة إليهما ؛ لأنهم كانوا يتكلمون العربية الفصحى بطلاقة ، وعندما انتشرت الفتوح الإسلامية ، ودخل كثير من الأعاجم في الإسلام واختلطوا مع المسلمين العرب برزت الحاجة لعلم النحو والصرف <sup>(٢)</sup> وكانت تتمثل فيما يلي :

**أولاً : الحاجة الدينية :** فلقد فتح المسلمون العرب بلاد الروم وفارس لنشر الإسلام ، فدخل كثير من الأعاجم فيه ، ورغبوا في تعلم أمور دينهم كي يقيموا شعائر الدين إقامة صحيحة ، كقراءة القرآن وإقامة الصلاة ، ورغب المسلمون العرب تعليمهم أمور دينهم ؛ لأنهم لم يفتحوا بلاد الأعاجم إلا لنشر الإسلام ، فكان لا بد من لغة مشتركة يتفاهمون بها ، ولم تكن هذه اللغة إلا اللغة العربية ، لأنها لغة الدين ، فاحتاج المسلمون الأعاجم إلى تعلم العربية ، وليس بوسعهم تعلم العربية إلا بعد وضع قواعد لها ، فكان لا بد من وضع قواعد للغة العربية ، وهذه القواعد هي علم النحو والصرف <sup>(٣)</sup> .

**ثانياً : الحاجة الاجتماعية :** فلقد خلق الله الإنسان اجتماعياً بطبعه ، ولهذا احتاج الإنسان إلى لغة مشتركة يفهمها المتخاطبان ، وعندما اختلط المسلمون العرب في البلاد التي فتحوها مع الأعاجم احتاجوا إلى لغة مشتركة يقضون بها حاجاتهم ، ولم يكن بُد من أن تكون هذه اللغة العربية ؛ لأنها لغة المنتصر ولغة الإسلام ، ولا سبيل لا اتخاذ هذه اللغة وسيلة للتعبير دون وضع قواعد لها ؛ لتصبح هذه اللغة أساس وحيدة الفكرة ودعامات الوحدة العقدية معاً ، ومن هنا كانت الحاجة الاجتماعية قائمة لظهور علم لقواعد اللغة العربية <sup>(٤)</sup> .

ومما يدل على هذا بروز كثير من الموالى في علم العربية وتفوقهم فيه <sup>(٥)</sup> .

ومن هنا يتبين لنا أن اللحن لم يكن السبب الرئيسي لظهور علم النحو والصرف وإنما هو داخل ضمن الحاجة الدينية والاجتماعية ؛ لأن اللحن يُفسد المعنى ، فإذا لحن المتكلم وهو يقرأ القرآن الكريم أو حديث الرسول صلوات الله عليه كان لحنه داخلاً ضمن الحاجة الدينية ، وإذا لحن في غيرهما من الكلام كان لحنه داخلاً ضمن الحاجة الاجتماعية ، إضافة إلى أن المتكلم عندما يلحن يزدريه المجتمع ، فيحس بأنه محتاج إلى تعلم

العربية ؛ هروباً من انتقاد المجتمع له ، وذلك لأن اللحن مذموم لديهم ومستقبح عندهم ، بدليل ما روى أن  
الحجاج بن يوسف الثقفي كان يتقزز من أن يقع منه لحن أو من غيره ، فكان يسأل عما يمكن أن يقع منه  
ليتحاشاه (٦) .



## مراحل علم الصرف :

مرَّ علم النحو والصرف بأربع مراحل هي (٧) :

### المرحلة الأولى : مرحلة النشأة

وتبدأ هذه المرحلة من سنة ٤٠ هـ إلى سنة ١٥٤ هـ (٨) ، وقامت هذه المرحلة في البصرة ، ولها

طوران :

#### الطور الأول :

اتسم هذا الطور باختلاط النحو والصرف وعلم القراءات ، وعدم ظهور حركة التصنيف ؛ لاعتمادهم على المحفوظ في صدورهم .

ومن أبرز علماء هذا الطور أبو الأسود الدؤلي ، وتلاميذه : نصر بن عاصم الليثي ، وعنبسة الفيل ، وعبدالله بن أبي إسحاق ، وعبد الرحمن بن هرمز .

#### الطور الثاني :

اتسم هذا الطور بانفصال علم القراءات عن علم النحو والصرف ، واتساع علم النحو والصرف ، وظهور حركة التصنيف فيه ، ومن أشهر علماء هذا الطور عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، اللذان كانا صاحبي تصانيف كثيرة .

### المرحلة الثانية : مرحلة النمو :

وتبدأ هذه المرحلة من سنة ١٥٥ هـ إلى سنة ٢٢٠ هـ ، وقامت هذه المرحلة في البصرة والكوفة .  
واتسمت هذه المرحلة بتعدد مواطن هذا العلم ، وبكثرة العلماء ، مما جعله يزدهر ، فظهرت مسائل الخلاف ، والمناظرات ، وكثرت المصنفات .

ومن أشهر علماء هذه المرحلة : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ويونس بن حبيب وسيبويه الذي صنَّف الكتاب ، وهو أقدم كتاب نحوي وصرفي يصلنا ، والأخفش الأوسط ، وكل هؤلاء من علماء البصرة .  
أما الكوفة فمن أشهر علمائها في هذه المرحلة : معاذ بن مسلم الهراء ، والكسائي ، والفراء .

### المرحلة الثالثة : مرحلة النضوج والكمال :

وتبدأ هذه المرحلة من سنة ٢٢١ هـ إلى سنة ٢٩٢ هـ ، وقامت هذه المرحلة أيضا في البصرة والكوفة .

اتسمت هذه المرحلة بنضوج علمي النحو والصرف واكتماها ، وانفصال علم الصرف عن علم النحو ، ومن أشهر علماء هذه المرحلة : أبو عمر الجرم ، وأبو عثمان المازني الذي ألف كتاباً في الصرف اسمه " تصريف المازني " والمبرد ، وجميع هؤلاء من علماء البصرة .

أما علماء الكوفة فمن أشهرهم : يعقوب بن السكيت ، وثعلب .

#### المرحلة الرابعة : مرحلة الترجيح :

وتبدأ هذه المرحلة من سنة ٢٩٣ هـ إلى عصرنا الحاضر ، نشأت هذه المرحلة في بغداد ، ثم توزعت في أقطار العالم الإسلامي . (٩) .

اتسمت هذه المرحلة بوجود موطن جديد لهذا العلم ، وهو بغداد ، وظهور مذهب جديد فيه ، يقوم على أساس المفاضلة بين المذهب البصري والكوفي .

ونظراً لطول هذه المرحلة فقد تعددت مواطن علم الصرف وكثر العلماء والمؤلفات .

ومن أشهر علماء هذه المرحلة : أبو سعيد السيرافي ، وأبو علي الفارسي الذي ألف كتاباً في الصرف أسماء " التكملة " ، وابن جني الذي ألف كتاباً في الصرف سماه " التصريف الملوكي " ، كما شرح تصريف المازني بشرح سماه " المنصف " ، والزمخشري ، وابن يعيش الذي شرح " التكملة للفارسي " ، وابن الحاجب الذي ألف رسالة في الصرف سماها " الشافية " وابن عصفور الذي ألف كتاباً في الصرف سماه " الممتع " وأبو حيان الأندلسي الذي لخص كتاب " الممتع " وسماه " المبدع " .

#### فائدة علم الصرف :

للصرف فائدة كبيرة يستفيد منها متعلمه ، وهي حفظ اللسان عن الخطأ في نطق المفردات وصياغتها ، وحفظ اليد من الخطأ في الكتابة ، والاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله ﷺ ، والتوصل به إلى فهم كثير من العلوم الدينية (١٠) .

#### تعريف علم الصرف :

يدور المعنى العام لكلمة " صَرَفَ " في اللغة حول ثلاثة معانٍ هي : التحويل والتغيير والانتقال أي تغييرها من جهة إلى جهة أخرى<sup>(١١)</sup> ، والانتقال ، ومنه صَرَفَ الدراهم ، أي نقلها من ملك شخص إلى ملك شخصٍ آخر<sup>(١٢)</sup> .

ويعرّف الصرف اصطلاحاً بأنه علم بأصول تُعرف بها صياغة أبنية الكلم وأحوالها ، ومما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء<sup>(١٣)</sup> والأبنية جمع بناء ، والبناء هو الهيئة ، والمقصود بهيئة الكلمة ما يلي :  
(١٤)

١ - عدد الحروف ، وترتيبها مثل : بَحْر ، حَرْب ، فكل من هاتين الكلمتين بماء مستقل وإن اتحدت حروفهما .

٢ - الحركات والسكنات مثل : رَجُل ، وِرْجُل ، فكل من هاتين الكلمتين بناء مستقل ؛ نظراً لاختلاف حركاتهما .

٣ - الحرف الأصلي والزائد ، مثل : كَتَبَ ، وَيَكْتُبُ ، فوجود الحرف الزائد في الكلمة الثانية جعلها بناءً مستقلاً وإن اتحد أصلهما .

والمراد بصياغة الأبنية اشتقاقها ، كاشتقاق الفعل من المصدر ، وكاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان من المصدر<sup>(١٥)</sup> .

وأحوال الأبنية هي التغييرات التي تحدث في الكلمة ، مثل : الإعلال ، والإبدال ، والحذف ، والإدغام في كلمة ، والتقاء الساكنين في كلمة ، والابتداء ، والإحالة ، وتخفيف الهمزة .

والمقصود بما يعرض لآخر الكلمة مما ليس بإعراب ولا بناء الوقف ، والإدغام في كلمتين ، والتقاء الساكنين في كلمتين<sup>(١٦)</sup> .

### أهمية علم الصرف :

لعلم الصرف أهمية كبيرة من بين علوم العربية ، فهو أهم من علم النحو ، لأن الصرف يدرس الكلمات المفردة وأجزائها ، أما علم النحو فيدرس الجملة وتركيب الكلمات فيها ، ودراسة الجزء - كما هو معروف - أهم من دراسة الكل ولأن معرفة الجزء هي التي تُوصِل إلى معرفة الكل<sup>(١٧)</sup> .

ومن أهميته أنه ضروري للمتكلم ، فيه يستطيع صَوِّغَ الأفعال والأسماء المشتقة من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، لتكون موافقة للمعنى المراد ، فمثلاً " وَجَدَ " كلمة عامة ، ولا تتضح إلا

إذا صُرِّفَتْ ، ففي المال نقول : وُجِدَا ، وفي الضالة نقول : وُجِدْنَا ووُجِدُوا ، وفي الغضب : مَوْجِدَةٌ ، وفي الحزن : وُجِدَا (١٨) .

وكذلك إذا رأيت أن عين الفعل الماضي مضمومة عرفت أنها في المضارع مضمومة أيضا دون الحاجة إلى سماعٍ ، مثل : كَرُمَ يَكْرُمُ (١٩) .

ويكفي في فضل علم الصرف أن جزءاً كبيراً من اللغة يتوقف عليه ؛ لأن كثيراً من اللغة يؤخذ بالقياس ، ولا يُتوصَّلُ إلى القياس إلا بعلم الصرف (٢٠) .

### مفهوم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين :

بالرجوع إلى أول إشارة واضحة إلى " لفظة التصريف " في كتب المتقدمين على لسان سيبويه ، حيث يقول (٢١) : " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة ، والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجرى في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل " .

وبتوضيح الرضي لكلام سيبويه بقوله (٢٢) : " والتصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب ، على وزن ما بنته ، ثم تُعْمَلُ في البناء الذي بنيت ما يقتضيه قياس كلامهم ، كما يتبين في مسائل التمرين " .

نجد التصريف محصوراً في هذه الحدود الضيقة عند المتقدمين ، أما المسائل الصرفية المعروفة التي بُوِّثَتْ وصُنِّفَتْ فيما بعد - كالتصغير وجموع التكسير والنسب وغيرها - فإنها كانت تدرس مختلطة مع النحو ، وكتاب سيبويه ينطق بذلك ، ولذلك نجد المسائل الصرفية تدور على ألسنة المتقدمين في المناظرات التي كانت بينهم ، كقول الجرمي للأصمعي .

كيف تصغر مختاراً؟ (٢٣) ، وكالذي كان في المجلس الذي جمع فيه نُجْدُ بن عبد الله بن طاهر بن المبرد وثعلب ، وبعد أن سألهما عن مسائل نحوية ، انتقل بها إلى مسائل صرفية ، سألهما عن وزن تَوْرَاة ، وضحي وهم يجيبان (٢٤) .

فلم يكن التصريف بمعنى مسائل التمرين ، إلا شيئاً غير النحو ، لذا أنكر أبو نُجْدُ اليزيدي على عَلِيِّ بن المبارك الأحمر قوله : " إن أبا عمرو بن العلاء لم يكن يعرف التصريف ، فقال له اليزيدي : ليس

التصريف من النحو في شيء ، إنما هو شيء وألذناه نحن واصطلحنا عليه ، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولد الناس ... " ٢٥ .

ومما يؤكد أن مرداهم بالتصريف بناء مثال على مثال ، تفسير السيرافي كلام سيبويه " التصريف والفعل " ، حيث يقول (٢٦) " أما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب ..... حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، والفعل : تمثيلها بالكلمة ، ووزنها به ، كقوله : ابن لي من ضرب على وزن جُلْجُل ، فوزنا جُلْجُل بالفعل فوجدناها " فُعْلُ " : ضُرِبَ ، متغير الضاد على الضم ، وزيادة باء ، ونظم الحروف التي في ضُرِبَ على الحركات التي فيها هو التصريف والفعل هو تمثيله بـ " فُعْلُ " الذي هو مثال " جُلْجُل " .

فإذا ما وصلنا إلى أول كتاب يصل إلينا بعنوان " التصريف " منفصلاً عن النحو ، وهو كتاب أبي عثمان المازني فإننا نجد أغلب مباحث كتابه ، هي التي أوردها سيبويه تحت العنوان الذي فسره سيبويه بالتصريف عند النحويين ، وتدور مباحث كتاب المازني حول موضوعين (٢٧) .

**الأول** : أبنية الكلمات .

**الثاني** : ما في هذه الكلمات من أصل وزيادة وحذف وحركة وسكون وقلب وإبدال وإعلال وإظهار وإدغام وتضعيف ، وغير ذلك مما يتعلق باللفظ المفرد .

ونجد أن ابن جني في شرحه على تصريف المازني يسلك نهج سيبويه فيقول " التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها إلى وجوه شيء " ، مثال ذلك أن تأتي إلى " ضَرَبَ " فتبنى منه مثل " جَعْفَر " فتقول " ضرب " ، ومثل " دَرَهَم " " ضَرِبَ " ومثل " عَلِمَ " " ضَرَبَ " (٢٨) .

هذا هو مفهوم الصرف عند المتقدمين ، كان منحصراً فيما عُرف عند المتأخرين بمسائل التمرين .

**فما مفهومه عند المتأخرين :**

عرف ابن مالك التصريف بقوله (٢٩) : " التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي ، أو معنوي ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ، ولا ما توغل في شبهه من الأسماء " .

ويلاحظ من كلام ابن مالك أنه عرّف التصريف بالمعنيين العملي والعلمي .  
يقول الرضي (٣٠) : " والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من  
أصالة ، وزيادة ، وحذف ، وصحة ، وإعلال ، وإدغام ، وإحالة ... وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا  
بناء من الوقف وغير ذلك " .

وما ذكره الرضي من تعريف للتصريف هو بالمعنى العلمي .  
ثم توالت تعريفات العلماء بعد ذلك (٣١) ، ولا تكاد تخرج عما ذكره ابن مالك ، وأوجزها الشيخ  
أحمد الحملوي في كتابه " شذا العرف في فن الصرف " (٣٢) .  
ويرى الباحث أن الغرض الذي نشأ التصريف من أجله ، هو بناء مثال على مثال ، قد اختفى  
تقريباً من كتب المتأخرين ، إذ أصبح مذيلاً في كتبهم بعنوان مسائل التمرين .

## المبحث الأول

### المنهج الوصفي في الدرس الصرفي

مقدمة : -

تجدر الإشارة إلى أنه قد كثرت الأصوات التي تنادي بضرورة التحديث والتطوير في حقل الدراسات اللغوية العربية ، وعلت الأصوات التي تنادي بضرورة الإفادة من اللسانيات الحديثة واللحاق بركب تطورها ونحن نرحب بهذا بشرط أن يكون الانطلاق من تراثنا " وأن نوظف كل ما هو حديث للارتقاء بما هو تراثي والنهوض به " ، وأن يكون هناك توافق بين النظرية اللغوية عندنا وعلم اللغة الحديث المعروف باللسانيات ، وأن يكون هناك توافق أيضا بين المكتوب والملفوظ في نظامنا اللغوي ؛ تفادياً للعديد من المشكلات التي وقعت فيها الدراسات اللغوية المعيارية التي تهتم بمعايير الصواب والخطأ .

وقد أثبتت الدراسات اللسانية الحديثة أن علم الأصوات أساس كل دراسة لغوية ، سواء أكانت الدراسة نظرية أم عملية ، وأثبتت كذلك أن الصرف العربي يعتمد اعتماداً عظيماً على نتائج علم الأصوات وأن أية دراسة صرفية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة مصيرها الفشل .  
كما أن الإعلال والإبدال من أكثر الأبواب الصرفية التي تتجلى فيها النظرية الصوتية والتحليل الصوتي؛ وذلك لكثرة التغيرات التي تهدف إلى تنظيم الكلمة وتسهيل النطق بها وإعادة التوازن لها .

ويعد المنهج الوصفي ثالث المناهج اللغوية الحديثة ؛ حيث بدئ بالمقارن بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية مع نهاية القرن الثامن عشر وظهور التقارب الواضح بين اللغات ، ثم حدث تحول في الدرس اللغوي فساد المنهج التاريخي مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ؛ وذلك للحاجة إلى معرفة التطورات التاريخية بين اللغات المتعددة ، ثم حدث تحول إلى المنهج الوصفي الذي يرجع الفضل في ظهوره إلى اللغوي السويسري دي سوسير مع بداية القرن العشرين والذي ظل سائداً ومهيماً على الدرس اللساني دون منازع .

أولاً : الدعوة إلى تجريد الصرف من الأصل المقدر :

يرفض المنهج الوصفي والدراسات اللسانية الحديثة فكرة الأصول المقدر في الصرف العربي ، فلقد اتسم منهج القدماء في معالجة قضايا الصرف العربي بالإيمان بنظرية الأصول المقدر للبنية العربية ، بمعنى أن هناك أصل

ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن وإلا بطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل مثل قولهم في " قال " أصلها " قول " و " غزا " أصلها " غزو " وغيرها .

وما قالوه عن الأصول هي أصول متوهمة لا سند لها من تاريخ ولا دعامة لها من لغة (٣٣) ، ولقد أغرقوا الدرس الصرفي في متاهات من الاقتراحات التي لا تستند إلى واقع وتصوروا أصول غير موجودة بنوا عليها تغيرات لم تحدث قط .

وأبرز تلك المسائل مسألة الإعلال والإبدال التي ارتبطت بقضية " الأصل والفرع " فقد سعد اللغويون بهذه الطريقة وقرروا أن الصحيح أصل للمعتل ، وأن الفكرة أصل للمعرفة ، وأن المفرد أصل للجمع ، وأن المذكر أصل للمؤنث ، ولكن المنهج الوصفي في الصرف والوصفيين يرون أن ذلك لا يعتمد على مبدأ علمي سليم (٣٤) .

من ذلك أن القدماء يرون أن الهمزة تقلب " واو " أو " ياء " في نحو " قائل " أو " بائع " فافترضوا أصلاً لها هو " قاول " و " بايع " انطلاقاً من الأصول المفترضة " قول " و " بيع " .

كذلك عالج القدماء باب الإدغام الذي هو ظاهرة صوتية صرفية معاً علاجاً مضطرباً غير دقيق لاعتمادهم أحياناً على بعض المبادئ غير اللغوية .

في دراستهم من ذلك التجاؤم إلى الفروض العقلية والتأويلات التعسفية جرياً وراء أصول الكلمات (٣٥) . ويرى الوصفيون أن من الأسباب التي دعت القدماء إلى تقدير أصول مقدره محاولة حشدهم الأمثلة المتفوقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد أو إخضاعهم لها لميزان واحد وهذا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والاعتراض لأنهم مضطرون إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة ولو لم تنطبق عليها كل الانطباق .

والذي جرهم إلى هذا التأويل هو الوزن " ف ع ل " الذي وضعوه لكلم اللغة العربية من أسماء وأفعال ، وجرهم إلى القول أن " قال " وزنها " فعل " لأن أصلها قول مثل " نصر " تماماً ، فإذا قلت أن المضارع " يَنْصُر " فلا بد أن يكون مضارع " قال " : " يَفْعُل " مثل " نصر " (٣٦) .

ولكن الدراسات الوصفية الحديثة ترى أن الفعل " قال " يختلف عن الفعل " نصر " فالأولى مكونة من مقطعين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالإضافة إلى أن هناك فرقاً في كمية بعض المقاطع وهذا الفرق يشير إلى وجود معاملتي الصيغة الصغرى مختلفتين معاملتي الصيغة المختلفة



حيث أن الأوزان أولاً وآخراً لا تخرج من كونها مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها ومعناه وجوب النظر إلى " قال " و " غزا " ونحوهما نظرة تختلف عن تلك النظرة التي تعامل بها " نصر " ( ٣٧ ) .

ولكن لا نعدم من القدماء من ينكر فكرة الأصل المقدر وهو ابن جني في قوله " هذا الموضوع كثير الإجماع ... ، وذلك كقولنا الأصل في " قام " : " قوم " وفي " باع " : " بيع " وليس الأمر كذلك بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه وإنما معنى قولنا : أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه " على ما ذكرنا " فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر " ( ٣٨ ) .

وقال ابن جني في موضع آخر : " وينبغي أن يُعلم أنه ليس قولنا إنه كان الأصل في " قام وباع " : " قَوْمٌ وَيَبِعُ " أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان " يقوم ويبيع " ونحوهما مما هو مغيرٌ ثم أنهم أُضربوا عن ذلك فيما بعد " ( ٣٩ ) .

ولكن هناك من المحدثين مَنْ يُصر على بقاء الأصول المقدره والتمسك بها ، وأن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية ، وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل " قال " على أصله " قال " وأن الفعل " باع " أصله " باع " مع وجود " يقول ويبيع " بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما ، وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي عند حد وصف الظاهرة " كما هي " دون أن يجد تفسيراً لها ، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل ( ٤٠ ) .

ومن ذهب هذا المذهب من الباحثين العرب الذين دافعوا عن الأصل المقدر صلاح الدين حسنين الذي قال : " إذا لم نأخذ بفكرة الأصل والفرع فكيف نفسر الواو في يقول " ( ٤١ ) . هو بذلك يوافق القدماء في تقدير بنى تحتية لـ " قال " و " باع " بأن أصله " قول " و " بيع " .

## ثانياً : الاستقراء في البحث الصرفي

الاستقراء من الإجراءات الكبرى التي ينطوي عليها العمل الوصفي ، والاستقراء ناتج عن تعدد اللغات ، والوصف الصرفي استقرائي في هدفه للإخلاص لوصف الحقيقة التي يصفها وذلك لأن المرحلة الأولى لدى اللسانيين العرب من مراحل الوصف هي مرحلة ملاحظة الظواهر اللغوية<sup>(٤٢)</sup> ، وسبيل الملاحظة الاستقراء<sup>(٤٣)</sup> الذي يستلزم جمع المادة المزمع ودراستها واستقراءها في ظروف معينة ، ويتطلب الاستقراء في البحث الصرفي عدداً هائلاً من المفردات وقد تكون هذه المفردات أصواتاً عند دراسة الأصوات أو حروفاً أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتي أو صيغاً عند دراسة الصرف أو أبواباً عند دراسة النحو<sup>(٤٤)</sup> .

والجدير بالذكر أن العرب قد التزموا في أبحاثهم بالمنهج الوصفي منذ نشأة الدراسات اللغوية في القرن الثاني الهجري ، فقد اعتمدوا على الاستقراء التام في جمع المادة اللغوية مثل استنتاج القواعد<sup>(٤٥)</sup> . فقد كانت دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة ومشاهدة الإعراب وفصحاء الحاضرة فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات ، ومن ثمة رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف ، وتناهى إلى حد كبير عن المعيار<sup>(٤٦)</sup> .

ويمكننا القول أن منهج فقه اللغة عند العرب بدأ وصفيّاً استقرائياً ولكن سرعان ما انحرف منذ أن استبدل العرب القواعد بالحقائق والمعايير بالوقائع .

إن دخول الحاسوب إلى مجال الدراسات اللغوية العربية سيدلل لنا الصعاب التي لم يكن بمقدور أئمة النحاة تذليلها عبر هذا التاريخ الطويل ، فمن السهل أن نتحدث عن القواعد القياسية في الصرف تحليلاً وتركيباً وممارسة وبات من الممكن الآن أن نحصر ما يسمى بالشاذ في جميع أحواله في التصريف والاشتقاق وذلك وفق جداول متفاوتة في مستوياتها آخذين بعين الاعتبار المراحل التعليمية المختلفة ويطلب من المتعلم حفظها كما هي ، دون تعليقات وتفسيرات لا وجود لها إلا في خيال النحاة<sup>(٤٧)</sup> .

ويعتبر الاستقراء بهذا المعنى أفضل من القياس لكونه منهجاً صحيحاً إذا اتبعه الباحث وصل إلى نتائج وقواعد مستمدة من الحقائق اللغوية ، ولذلك تختلف الدراسات اللغوية الحديثة عن الدراسات القديمة في أنها وصفية إحصائية ، وتقوم النزعة الوصفية في الدراسات الحديثة على الملاحظة وتجميع المادة وتبويبها<sup>(٤٨)</sup> .

دور إبراهيم أنيس في الاستقراء في البحث الصرفي :

لقد طبق إبراهيم أنيس منهج الاستقراء الذي دعا إليه في عدة بحوث ألقى بعضها في مؤتمرات مجمع اللغة العربية خلال السنوات الخمس الماضية وجاء منهج الاستقراء بنتائج أقل ما يمكن أن توصف به أنها تبعث على التأمل والتفكير (٤٩).

ومن تلك البحوث التي اعتمد على الاستقراء فيها أوزان جموع التكسير الثلاثي ، فقد أحصى جموع التكسير الثلاثي في عشرين ديوان من دواوين الشعر الجاهلي والإسلامي ، وتبين له بعض فحص الأمثلة المحصاة أن صيغ الجموع الثلاثية لا تزيد عن خمس أو ست صيغ ، وأن أكثرها شيوعاً ثلاث صيغ هي : " أفعال ، فعول ، فعال " ، مثل : " أقلام ، بحور ، كلاب " (٥٠).

قام إبراهيم أنيس في بحثه " مسطرة اللغوي " و " الإحصاء اللغوي " بتفسير ظاهرة القلب المكاني من خلال الإحصاء بالكمبيوتر ورأى أن التفسير العلمي السليم لها هو أن السر الحقيقي في معظم أمثلتها يرجع إلى اختلاف نسبة الشيع في السلاسل الصوتية في كلمات اللغات ، وأن كلامه بأمثلة متعددة ، وذكر أن هذا الرأي لم يفتن له اللغويون العرب والمستشرقون إلا بعد أن أجرى إحصائه بالكمبيوتر ، مثال : " أيس ، يئس " (٥١).

وقال أيضاً : " وقد تبين لنا في دراسة حديثة أن السر الحقيقي في معظم أمثلة القلب المكاني يرجع إلى اختلاف نسبة شيع السلاسل الصوتية في كلمات اللغات ، وربما يكون ذلك أوضح في اللغات الجذرية ومنها اللغة العربية لأنها تعتمد في كلماتها على الجذور الأصلية ، وعليه فمعظم الصور المروية للقلب المكاني في الكلمات العربية تعزى أولاً ومثل كل شيء إلى اختلاف نسبة شيع السلاسل الصوتية في اللغة العربية وليس بين اللغويين العرب أو المستشرقين من فطن لذلك ، بل لم يفتن له نحن قبل ظهور الإحصاءات التي بين أيدينا (٥٢).

وهناك من علماء الصرف من حاول أن يسير في هدى المنهج الوصفي في الصرف مثل (أبو الفتوح شريف) الذي ألف كتابين عند الوصفية في الصرف العربي في الأسماء والأفعال سمي أحدهما " نظرة وصفية في تصريف الأسماء " وسمى الآخر " نظرة وصفية في تصريف الأفعال " دعا فيهما إلى :-

١ - حذف غير المستعمل نحو وزن قمطر وزبرج ونحوهما (٥٣).

٢ - حذف الأصول المقدره والتعليل والتأويل في الصرف (٥٤).

ثالثاً : علاقة الدرس الصرفي بالصوت من منظور وصفي :

إن نظام الصرف العربي هو نظام صوتي بالدرجة الأولى ، وإن أخطأ القدماء فربطوا بينه وبين الشكل الكتابي ، فقد جرهم هذا إلى الخلط بين الظواهر المتباعدة داخل نظام علمي ملفق قام على أحكامه ذكاء القدماء ، وخلدتم فيه الأجيال حتى يومنا هذا (٥٥) .

وهذا هو أحد الانتقادات التي وجهت إلى دراسة القدماء للصرف العربي فكان هذا : " تعليل التغييرات الصوتية انطلاقاً من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة .

فالاتتماد على الرسم دون النطق يقودنا حتماً إلى التعسف والخطأ في الحكم إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني ، لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل ما يوجد من غنى ، وتنوع صوتي في اللغات البشرية .

ومما زاد هذا العيب استفحالياً طبيعة الخط العربي الذي لا يهتم كثيراً بالحركات ، إذ تعتبر فروعاً للحروف " فالفتحة والضمة والكسرة " حروف صغيرة متفرعة تبعاً من الألف والواو والياء ، ولذلك لا ترسم عادة وإن

رسمت فعلى الحروف أو تحتها بينما هي تليها في النطق ، لذلك يتصور النحاة العرب الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوض الواحدة الأخرى بكل بساطة ، وكأنما هي أثواب يستبدلها الحرف كما يشاء (٥٦) .

هذا الموقف الذي اتخذه علماء النحو والصرف في وضع قواعد العربية أي الرؤية المعيارية الافتراضية والوقوع تحت تأثير خداع الكتابة ، هو ما سوف يطبع الدرس اللغوي عندهم وهو الذي سوف يؤدي إلى التعقيد

الذي تعرفه اليوم قواعد اللغة العربية (٥٧) .

من الأخطاء التي وقع فيها علماء الصرف بسبب ربطهم بين الصرف والشكل الكتابي :

**الخطأ الأول :** اعتبار أصوات العلة أصواتاً ثانوية بالنسبة للأصوات الساكنة (٥٨) فقد عالج القدماء أصوات

العلة علاجاً سطحياً جعلوها تابعة للأصوات الساكنة لا تستقل بنفسها في النطق تماماً كاستقلال الأصوات

الساكنة بتأثير الخط العربي أو الكتابة العربية التي ترمز إلى الحركات أو أصوات العلة القصيرة في بنية الكلمة

وإنما توضع رموزها في الخط فوق الحرف أو تحته فتوهوا لذلك أنها تابعة للحرف ، وليست رمزاً لصوت

مستقل تمام الاستقلال لا يقل في شأنه عن رمز الحرف للأصوات الساكنة .

الخطأ الآخر : اعتبار حروف المد " الألف ، الواو ، الياء " أصوات ساكنة غير الحركات القصيرة ، لذلك وضعوا قبل كل حرف منها حركة مشابهة له بتأثير الخط العربي الذي يرمز للحركات الطويلة برموز في داخل بنية الكلمة بعكس الحركات القصيرة (٥٩) .

وبسبب هذه الأخطاء والانتقادات للصرف العربي القديم ظهر علم ينجح إلى دراسة اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على المنهج الوصفي القائم على الوصف ومراقبة الواقع اللغوي ومعاينته بعيداً عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية عرف باسم " اللسانيات " **Linguistics** ، وهو العلم الذي ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة طبيعية يمكن أن تخضع لما تخضع له ظواهر الطبيعة الأخرى من اختبار علمي ينتهي إلى قوانين ثابتة ، وهو علم يربط بين قطاعات الدرس اللغوي المختلفة مثل الأصوات والصرف والنحو وعلم التراكيب والدلالة ؛ لأن التحليل اللساني يبدأ بالأصوات باعتبارها العناصر الأولى التي تتشكل منها الكلمات أو الوحدات الدالة ، ثم ينظر في بناء الكلمة من حيث الشكل والوظيفة ، ثم ينتقل إلى التراكيب ، ثم ينتقل إلى المعنى المعجمي أو السياقي (٦٠) .

والدرس الصرفي الحديث هو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي يعني بتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية ، والصرف بهذا المفهوم يعتمد على ما يقدمه له علم الأصوات ، وأنه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف دون تحديد صوتي لعناصره (٦١) .

فالظواهر الصوتية تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها ، والصرف العربي في حاجة ملحة إلى الرجوع إلى الحقائق التي يقرها الدرس الصوتي (٦٢) .

وأكد تمام حسان أهمية الأصوات في الدرس الصرفي حين نادى بـ " ضرورة الأصوات لفهم الظواهر الموقعية : كالمماثلة والتخالف والإتباع والإضعاف والإعلال والإبدال والقصر والمد والإفراد والتشديد والزيادة والتعويض والنقل والقلب " (٦٣) .

ويشير الدكتور علي أبو المكارم إلى أن ميدان الصرف من أهم ميادين البحث اللغوي التي تأثرت بالأصوات ، يقول : " وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتماداً يوشك أن يكون تاماً على معلومات صوتية ..... وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال والإبدال والقلب والهمز والمد والحذف والزيادة دون أن يوضع في الاعتبار ما خلف هذه الظواهر من حقائق صوتية .... " (٦٤) .

وقد أخذ الدكتور إبراهيم أنيس الصرفيين العرب أنهم لم يراعوا في تفسير قضايا الإعلال والإبدال النظرية الصوتية ، فلم يقدموا تفسيراً علمياً مقنعاً ؛ إذ يقول : " ومع أن الصرفيين يجمعون على أن الهمزة في كلمة " السماء " أصلية منقلبة عن واو فإنهم لا يفسرون لنا السبب في قلب الواو هنا همزة تفسيراً علمياً مقنعاً له أساس من نظرية صوتية " (٦٥) .

وأخيراً يشير الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الصرف من أشد الميادين التصاقاً بالأصوات ونظرياتها ونظمها ، ويعجب لمن يتصدى لتدريس الصرف العربي دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية ، حيث قال : " إذ كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فقد كانوا معذورين وهم - مع ذلك - بذلوا غاية إخلاصهم في تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربي وورثونا علوماً ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم ، فلهم منا غاية التقدير والتبجيل " (٦٦) .

## المبحث الثاني

### المشترك اللفظي وأثره في تعدد صيغ الأفعال

تميّزت اللغة العربية عن لغات العالم بكثرة ألفاظها وجزالة معانيها ، وما ورد منها قليل من كثير ، وغيض من فيض ، وغرفة من بحر ، وما أصدق قول الإمام الشافعي : لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً .

ولما بزغت شمس الإسلام من سماء القرآن اكتسبت اللغة العربية قوة في البيان ، وجزالة في اللفظ ، وفخامة في المعنى ، بما تشتمل عليه من ألفاظ موحية ، وكلمات مشرقة ، وتراكيب بديعة ، ومعاني القرآن الكريم لا تنتهي عند حد ، ولا تقف عند نهاية ، فكلما ظهرت معانٍ تجددت معانٍ أخرى ، وهكذا .  
وتميّزت أيضاً اللغة العربية بالأبنية الواسعة والصيغ الكثيرة التي يمكنها استيعاب المعاني الجياشة في النفس ، ويعد التصريف هو السبيل إلى تلك الصيغ ، وبه تتميز المعاني .

أولاً : مفهوم المشترك اللفظي وموقف العلماء منه :

#### ١ - مفهوم المشترك اللفظي لغة :

يقول ابن فارس في مقاييس اللغة : " الشين والراء والكاف أصلان أحدهما يدل على مقارنة وخلاف انفراد ، والآخر يدل على امتداد واستقامة .

فالأول الشِّرْكَةُ وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما . يقال : شاركت فلاناً في الشيء ، إذا صرت شريكه . وأشركت فلاناً ، إذا جعلته شريكاً لك . قال تعالى في قصة سيدنا موسى : " وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي " (٦٧) ويقال في الدعاء : اللهم أشركنا في دعاء المؤمنين ، أي اجعلنا لهم شركاء في ذلك .

أما الأصل الآخر فالشَّرْكُ : لقم الطريق ، وهو شراكه أيضاً ، وشراك النعل مشبّه بهذا ، ومنه شركُ الصائد ، وسمى بذلك لامتداده (٦٨) .

#### ٢ - المشترك اللفظي اصطلاحاً :

هو اللفظ الواحد الذي يطلق على معانٍ مختلفة ليس بينها ما يجمعها ؛ وهو ما يفهم من قول سيبويه : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ... واتفاق اللفظين والمعنى مختلف نحو قولك : وجدت عليه من المؤجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة ، وأشباه هذا كثيراً (٦٩) .

وهو بعبارة الأصوليين : " اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة إطلاقاً متساوياً  
(٧٠) .

وعرفه السيوطي بأنه : " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك  
اللغة (٧١) .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن يُعرف المشترك اللفظي في القرآن الكريم بأنه : كل  
لفظ ورد في القرآن الكريم يدل على معانٍ متعددة ، وليس بين تلك المعاني علاقة معنوية أو بلاغية .  
وعرفه السرخسي : " وأما المشترك فكل لفظ يشترك فيه معان ، أو أسام ، لا على سبيل الانتظام ، بل على  
احتمال أن يكون كل واحد ، هو المراد به على الانفراد ، وإذا تعين الواحد مراداً به ، انتفي الآخر . مثل  
اسم " العين " فإنه للناظر ، ولعين المـاء ،  
ولشمس ، وللميزان ، وللفقد من المال ، وللشيء المعين ، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ ، ولكن  
على احتمال كون كل واحد مراداً بانفراده عند الإطلاق ، وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء  
، باعتبار معنى ، غير المعنى الآخر " (٧٢) .

ومن تعريفات المحدثين على عبد الواحد وافي حيث يقول عند المشترك اللفظي : " وذلك بأن يكون للكلمة  
الواحدة عدة معانٍ تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجاز ، وذلك كلفظ " الخال " الذي يطلق  
على أخي الأم ، وعلى الشامة في الوجه ، وعلى السحاب ، وعلى البعير الضخم .... " (٧٣) .

### ٣ - موقف العلماء من المشترك اللفظي بين الإثبات والإنكار :

اختلف علماء اللغة العربية قدامى ومحدثون في ظاهرة الاشتراك اللفظي ، وذهبوا فيه مذاهب شتى ، فبعضهم  
اعترف بها ، وقال بوجودها في اللغة العربية ، وقد ذهب فريق آخر للقول بعدم وجودها في اللغة الواحدة  
ولكل رأي الذي استند عليه .

#### ( ١ ) القائلون بالاشتراك اللفظي :

تشهد كتب اللغة خلافاً وقع بين العلماء في إثبات الاشتراك اللفظي وإنكاره ، غير أن الرعيل الأول من  
اللغويين أثبتته ، وضرب عليه أمثلة ، بل وأفرد له مصنفات تجمع ألفاظه وكان على رأس هؤلاء الخليل وسيبويه  
وأبو عبيدة والثعالبي والمبرد وغيرهم :



## ١ - سيبويه :

يقول سيبويه مقسماً الألفاظ : " اعلم أن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين " (٧٤) .

فوجد سيبويه يذهب إلى تقسيم وجوه العلاقة بين الألفاظ و المعاني إلى :

- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين مثل جلس وذهب .

- اختلاف اللفظين والمعنى واحد " ترادف " مثل ذهب وانطلق .

- اتفاق اللفظين والمعنى مختلف " اشتراك لفظي " .

واكتفى سيبويه بهذه الإشارة إلى المشترك من غير تععيد أو تنظير ، وهكذا شأن البدايات ، إذ تكون غير واضحة المعالم .

## ٢ - أحمد بن فارس :

وسع ابن فارس في مفهوم سيبويه السابق ذكره بقوله : " ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا : عين الماء

وعين المال وعين الميزان ، ومنه في كتاب الله جل ثناؤه : " قَضَى " بمعنى " حتم " كقوله تعالى " قَضَى عَلَيْهَا

المَوْتَ " (٧٥) ، و " قضى " بمعنى " أمر " كقوله تعالى : " وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ " (٧٦) ، ويكون "

قضى " بمعنى " أعلن " كقولهم كقولهم

تعالى " وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ " (٧٧) أي أعلنناهم ، و " قضى " بمعنى " صنع " كقوله تعالى :

" فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ " (٧٨) .

و " قضى " : فَرَعَ . ويقال للميت : قضى أي فرغ " (٧٩) .

## ٣ - السيوطي :

وهو من المعترفين بظاهرة الاشتراك اللفظي ، حيث عرفها بقوله : " إن المشترك اللفظي هو اللفظ الواحد

الدال على معنيين مختلفين فأكثر ، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة " (٨٠) أي أنه يذهب إلى أن اللغة

الواحدة يمكن أن تجعل من اللفظ الواحد معنيين مختلفين .

## ( ٢ ) المنكرون للاشتراك اللفظي من علماء العربية :

" ابن درستويه " : -

ضيق ابن درستويه مفهوم المشترك اللفظي ، وأخرج منه كل ما يمكن رَدِّ معانيه إلى معنى عام يجمعها ، وقد لخص الأستاذ عبد العال سالم رأي ابن درستويه في النقاط التالية (٨١) :

١ - ليس من الحكمة والصواب أن يقع المشترك اللفظي في كلام لأنه يلبس ، وواضع اللغة وهو الله عز وجل حكيم عليم ، فقد وضع الله تعالى اللغة للإبانة عن المعاني .

٢ - لو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على المعنيين المختلفين لما كان ذلك إبانة ، بل تعميم وتغطية . ولكن يعود ابن درستويه إلى جواز وقوع المشترك فيقول : " ولكن يجيء الشيء النادر من هذا لعل " (٨٢) .

**ويرى الباحث أن المشترك اللفظي ضرورة لغوية لا غنى عنها لمستعملي اللغة وإن كان على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني ، لكن ذلك لم يكن في الإمكان إذا كانت المعاني بلا نهاية ، والألفاظ مع اختلاف تركيبها ذات نهاية ، وغير المنتهية لا يحويه المنتهية ، فلم يكن بد من وقوع الاشتراك في الألفاظ .**

**ويرى الباحث أيضاً أن من أهم أسباب وقوع الاشتراك اللفظي هي الأسباب الصرفية ، فقد يحدث أن تؤدي القواعد التصريفية إلى أن تتفق لفظتان في صيغة صرفية واحدة فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يفضى بها إلى أن تكون ماثلة في مضمار ما هو مشترك لفظي ، وقد يحدث أن تكون صيغة المصدر الثلاثي على " فعول " كهروب وخروج ، وأن تكون صيغة الجمع على " فعول " أيضاً كسيوف وأمور ، ولكن يعرض في اللغة أن تجيء صيغة المصدر وصيغة الجمع متطابقتين في المبنى ، مفترقتين في المعنى ؛ وذلك نحو " ظهور " التي تفيد معنيين : معنى مأخوذاً من صيغة المصدر ، ومعنى آخر من صيغة الجمع .**

وقد يحدث أن تشترك أفعال ثلاثية في الفاء واللام ، ويكون العين في بعض هذه الأفعال حروف علة ، وفي بعضها همزة ، وذلك نحو : " زار - سال " و " زار - سأل " ، وإذا ما أراد المرء أن يعود إلى قالب اسم الفاعل لصوغه من هذين الفعلين فإنه سيجد أن هناك قالباً واحداً يهتمل معنيين اثنين ، وبذلك يقع اشتراك في العربية مرده إلى العوارض التصريفية ، فكلمة " سائل " اسم فاعل للفعل " سال " وللفعل " سأل " ، وكلا الفعلين مفترق في معناه عن الآخر .

**ثانياً : المشترك اللفظي وأثره في تعدد صيغ الأفعال :**

اللفظة العربية وبخاصة الفعل قد يكون لها أكثر من معنى أو دلالة ، ويقول السيوطي في المزهري : " يقال مشى يمشي من المشي ، ومشى إذا كثرت ماشيته ، وكذا أمشى لغتان فصيحتان ، قال في التنزيل " أن أمشوا واصبروا على آهتكم " (٨٣) كأنه دعا لهم بالنماء . والله أعلم " (٨٤) .

ومن الأفعال أيضاً " كَذَبَ " قال خدّاش بن زهير العامري " جاهلي " :

### كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلَّلُوا بِ الْأَرْضِ وَالْأَقْوَامِ قِرْوَانَ مَوْظِبًا

قال أبو زيد في النوادر : معنى كذبت عليكم أي عليكم بي .

وتجيء كذب في الحديث والشعر ، قال عمر : كذب عليكم الحججُ فرجع الحج بكذب ، والمعنى عليكم الحج ، أي حجوا . . . . . وفي الحديث : ثلاثة أسفار كذبن عليكم ، قال الأصمعي : تقول العرب هذه الكلمة إذا أراد أحدهم الشيء . . .

وهذا ما يشير إليه أبو علي الفارسي فيقول : " وهذا اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل " (٨٥) .

فكما تتطور أصوات الكلمات وتتغير ، قد تتطور معانيها وتتغير ، مع احتفاظها بأصواتها وتطور المعاني وتغيرها مع الاحتفاظ بالأصوات ، هو الذي ينتج لنا كلمات اشتركت في الصورة واختلفت في المعنى . (٨٦)

فكلمة " قضى " في كتاب الله جل ثناؤه " قضى " بمعنى : ختم كقوله تعالى : " قَضَىٰ عَلَيَّهَا الْمَوْتَ " (٨٧) ، وقضى بمعنى : أمر كقوله تعالى : " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ " (٨٨) ، أي أمر . ويكون قضى بمعنى : أعلم كقوله تعالى : " وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ " (٨٩) ، أي أعلمناهم ، وقضى بمعنى : صنع كقوله تعالى : " فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ " (٩٠) ، وقوله تعالى : " ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ " (٩١) ، أي اعملوا ما أنتم عاملون وقضى : فزع . ويقال للميت : قضى أي فزع (٩٢) .

وقال : أسررت الشيء أخفيته وأعلنته قال تعالى : " وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ " (٩٣) . أي أظهروا .

كل ما تقدم من أمثلة يشير إلى تعدد صيغ الفعل في العربية ، حيث يدل اللفظ على أكثر من معنى ، قد يعود إلى اختلاف اللهجات العربية ، فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغات فضموا هذه

المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحيان بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه (٩٤).

فقد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات ، ثم يمر زمن طويل خلاله ينسى المعنى الأصلي ، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمات في معناها الجديد دون سواه ، وهنا نرى لهجات اللغة الواحدة تستعمل كلمات متحدة الصورة في معانٍ مختلفة (٩٥) .

وقد يقع التباين الدلالي بين صيغتي " فعل وأفعل " ، وإذا جاء المعنى مطابقاً لهما فيكونان من لغات مختلفة ، لكن ابن درستويه يرى أن ذلك محال أن يأتي في معنى واحد فيقول : " لا يكون فعل أفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين . وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق ؛ فظنوا أنهما بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم . فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا ، أو يكون على معنيين مختلفين ، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحنا في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنى " فعل " و " أفعل " . (٩٦)

ولكن الأمثلة والشواهد التي وردت عن العرب تؤكد وجود الصيغتين بمعنى واحد ، وإن كانتا من لغتين مختلفتين ، لكنهما فصيحتان (٩٧) .

يقول ابن منظور : سقاه الله الغيث وأسقاه ، وقد جمعها لبيد في قوله :

سَقَى قَوْمِي بِنِي مَجْدٍ ، وَأَسَقَى ، مُمَيَّرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ . (٩٨)

ويشير ابن قتيبة : إلى أن صيغة " أفعل وفَعَلَ " تأتيان في معنى واحد ، فتقول أَدْخَلْتَهُ فَدَخَلَ ، وَأَخْرَجْتَهُ فَخَرَجَ ، وَأَفْرَعْتَهُ فَفَرَعَ ... هذا القياس " (٩٩) .

ويروى عن الكسائي أنه كان يقول " فلما سمعت في شيء " فعلت " . إلا وقد سمعت فيه " أفعلت " ، وأورد ابن الجبان في كتابه شرح الفصيح أدلة على تعدد صيغتي " فَعَلَ وَأَفْعَلَ " : يقال شرقت الشمس بمعنى طلعت ... وَأَشْرَقَتْ تَشْرُقُ إِشْرَاقًا فَهِيَ مُشْرِقَةٌ ، فَأَشْرَقَتْ أبلغ من شرقت " (١٠٠)

ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية ، إذا تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون البعض الآخر لظروف لغوية خاصة . فلما جمعت اللغة خُيِّل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني ، في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لجهة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى (١٠١) .

بعد النظر في المشترك ترى أن هناك صيغة ترد بلفظ واحد لكنها تختلف في الدلالة والاستخدام والفعل " قضى " مثال عليها .

وهناك صيغتان تشتركان في الجذر الواحد لكن الاختلاف يكون في زيادة همزة " فَعَلَ وَأَفْعَلَ " وقد تتفق الدلالة في هاتين الصيغتين وقد تختلف ، وما قدم يشير إلى ذلك وكل هذا يدل على التعدد في صيغ الفعل لأمر دلالي .

## المبحث الثالث

### الشاذ في الصرف

ظاهرة الشذوذ تكاد تكون غامضة في كثير من المسائل الصرفية التي تطالعنا بها المصنفات الصرفية ، وهذا الغموض واضح في تناسي الدارسين لهذه الظاهرة ، وقصور الدراسات التي تناولت بعض المسائل الصرفية ، حيث أوردت شذرات صرفية شاذة لم تحظ بالاهتمام ، فكثير ما تطالعنا المظان الصرفية بتذييل لجملة من المفردات التي غُيرت عن أصلها ، دون أن تشير إلى كنه ذلك الخروج ، إذ تذهب إلى القول إنَّ تلك المفردات الشاذة ضرب من الخطأ ، لأنه يطلب علة الشذوذ فلا يجدها ، لهذا لم يعد القول كافياً بأن تلك الألفاظ قد سمعت عن العرب ، فالفكر المستنير يذهب إلى التساؤل إلى علة ذلك الخروج ليثبت منها ويضمن إليها .

أولاً : مفهوم الشاذ لغة واصطلاحاً وما رادفه من الألفاظ :

#### ١ ( الشاذة لغة :

مادة " ش ذ ذ " في أصلها اللغوي تأتي بمعنى التفرد ، والندور ، جاء في لسان العرب : شَذَّ يَشُدُّ بضم الشين ، ويشدُّ بكسرهما شذوذاً إذا انفرد عن الجمهور وندر (١٠٢) .

والشذوذ مصدر للفعل الثلاثي " شَدَّ " بمعنى انفرد ، وتفرق ، وذلك واضح في قولهم شد الرجل من أصحابه بمعنى انفرد عنهم (١٠٣) .

وبجانب الفعل " شَدَّ " ورد لفظ " شاذ " الذي هو اسم فاعل منه ، نُقل عن ابن الأعرابي (١٠٤) قوله : " يقال : ما يدع فلان شاذاً ، ولا نادراً إلا فعله ، إذا كان شجاعاً لا يلقاه أحد ولا إلا قتله ، ويقال شاذ أي متنح وكل شيء منفرد فهو شاذ (١٠٥) .

ويجمع الشاذ على " شُدَّاذ " ، و " شُدَّان " وقد فرق ابن فارس بين صيغتي الجمع في الاستعمال ، فَحَصَّ الأولى بالعقلاء دون غيرهم بقوله : " الشذاذ يكونون في القوم ، وليسوا في قبائلهم ولا منازلهم ، وأما الشُدَّان فللعقلاء وغيرهم ، تقول شذان الناس ، وشذان الإبل ، وشذان الحصى (١٠٦) .

وبعد فيتضح لنا مما سبق أن معاني الشاذ تدور حول معنى التفرد والتفرق والندور ومفارقة المؤلف .

#### ٢ ( الشاذ اصطلاحاً :

الشدوذ في معناه الاصطلاحي عند النحويين ، والصرفيين لم يبعد كثيراً عن مدلوله اللغوي ، فقد عُرِفَ بأنه " الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المؤلف من القواعد " (١٠٧) .

ومن خلال هذا التعريف يتبيّن أن ثمة تشابه واضح بين المعنى الحقيقي الوارد للفظ الشدوذ وبين المعنى الاصطلاحي الذي نقل إليه ذلك اللفظ .

وبالرغم من أن الشدوذ يعد من الأحكام الشائعة التي كثير دوراتها في مجال تقويم القواعد النحوية ، إلا أن النحاة الأقدمين لم يبيّنوا بالتحديد المقصود بلفظ الشدوذ ، فلم يخصّوه بتعريف جامع مانع ، يجمع خصائصه ، ويمنع اشتراك غيره معه ، " وكأنهم كانوا يكتفون بما عندهم من مفاهيم معروفة شائعة عنه ، وعن غيره من المصطلحات " (١٠٨) .

ويعد شيخ النحاة سيبويه من أوائل النحاة الذين استخدموا مصطلح الشدوذ ، فقد ورد لفظ " الشاذ " في كتابه في مواضع عديدة ، ومواطن كثيرة ، من ذلك قوله : " فقد يَشُدُّ الشيء في كلامهم عن نظائره ، ويستخفون الشيء في موضع ، ولا يستخفونه في غيره " (١٠٩) ، وقوله أيضاً " هذا باب ما شدَّ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف وليس بمطرّد " (١١٠) ، وقوله : " باب ما كان شاذاً مما حفظوا على ألسنتهم وليس بمطرّد " (١١١) .

ويبدو لي أن مع كثرة ورود لفظ الشدوذ لدى سيبويه إلا أنه لم يتعرض لذكر حدّه الاصطلاحي ، ثم جاء النحاة من بعده ، فساروا على دربه ، ونسجوا على منواله ، حيث أطلقوا لفظ " الشاذ " على الشواهد الشعرية والنثرية المخالفة لقواعدهم المطردة التي بنوها على ما كثر شيوعه ، وفشا استعماله ، وزادت نسبة وروده عند العرب ، كالمأزني الذي يطالعنا في كتابه " التصريف " بالمصطلح نفسه من غير أن يُخصّصه بتعريف اصطلاحى معين ، وذلك في قوله " فإن قلت : فقد جاء مزيدٌ فإنما هو شاذ " (١١٢) .

ويعد ابن جني أول من تطرق لمفهوم الشدوذ في معناه الاصطلاحي ونلاحظ ذلك في قوله : " جعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً " (١١٣) ، وقد وجد الشدوذ عناية فائقة لدى ابن جني حتى ورد له باباً مستقلاً في كتابه الخصائص (١١٤) .

٣ ( ما رادف مفهوم الشدوذ من ألفاظ :

قد توسع النحاة في مفهوم مصطلح " الشذوذ " فاستخدموا ألفاظاً وعبارات أخرى يمكن أن تُحمل على معناه ، والسبب في ذلك أن النحاة في بداية تععيد قواعدهم لم يكن لهم مصطلحات ثابتة يلتزمون بها ، بل كل واحد يعبر عن المادة العلمية بحسب أسلوبه الخاص ، فتختلف الألفاظ وتتباين المصطلحات .

ذهب السيوطي إلى أن لفظة " شرد " تدور في فلك معنى الشذوذ " والشوارد جمع شاردة ، أصل التشريد التفريق ، فهو من أصل باب الشذوذ " (١١٥) .

أما الفراء فاستخدم لفظ " القليل " و " العيب " للتعبير عن الشذوذ ، وذلك في قوله : " وكان الكسائي يعيب قولهم " فلتفرحوا " لأنه وجدته قليلاً فجعله عيباً " (١١٦) .

أما ثعلب فقد عبر عن الشذوذ بالقليل في قوله : " إذا كان فَعِلَ يَفْعَلُ " فالمصدر منه مَفْعَلٌ مفتوح ككَبِرَ يَكْبُرُ مكْبُراً ، وقد يقال مكبِراً بكسر الباء وهو قليل " (١١٧) .

واستعمل البعض لفظ النادر للتعبير عن الشاذ مثل قول سيبويه : " وجاء على فُعْلان نحو الشكران والعُفْران ، وقالوا الشكور بضم الشين كما قالوا الجحود ، فإن هذا الأقل نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها " (١١٨) .

أما التعبير بلفظ الرداءة لما خالف القياس فنلاحظه في قول سيبويه : " وهذا وجه رديء " (١١٩) .

ومما يمكن إلحاقه بمعنى الشذوذ لفظ " المعدول " ، قال سيبويه : " ومن المعدول الذي على غير قياس قولهم في هُذَيْلٍ هُذَيْلٌ " (١٢٠) .

وبعد فيتبين مما سبق أن ما ذُكر عن الألفاظ محمولة على معنى الشذوذ ، فهي وإن كانت مختلفة في معناها ، ودورانها عنه إلا أن النحاة أقاموها في مقام الشذوذ ، وعتوا بها الشواهد التي لا تتسق مع القواعد المطردة ، لذلك فهم يعبرون عن أمثلتها بأنها تحفظ ولا يُقاس عليها ، كما هو ملاحظ في نحو قول سيبويه : " إنما هذا الأقل نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها " (١٢١) .



ثانياً : الشذوذ في التثنية :

لقد وضع النحاة عدة قواعد في كيفية التثنية سواء أكان مفرداً صحيحاً ، أم مقصوراً ، أم ممدوداً ، إلا أن ألفاظاً قد خرجت على ما انتهوا إليه من قواعد هذا الباب ، فمثلاً لا يُثنى مثنى ، ولا جمع سلامة ، ولا جمع تكسير ، ولكن وجدنا أمثلة واردة في تثنية الجمع شذوذاً مثل لقاحان سوداوان في تثنية لقاح ، وقالوا إبلان في تثنية إبل ، وقد صرف النحاة هذه الأمثلة على مقتضى ظاهرها ، فحملوا الجموع الواردة فيها على معنى الإفراد ، قال سيبويه : " قالوا لقاحان سوداوان وأن جعلوها بمنزلة ذا ، وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر ، وذلك لأنهم يقولون : لقاح واحدة " (١٢٢) .

وقال البغدادي : يجوز تثنية الجمع المكسر ، فإن جمالين تثنية مثنى جمال ، أي قطعتين من الجمال (١٢٣) .

كما اشترط في التثنية أن يتفق الاسمان لفظاً ومعنى ، وشدّد عن هذه القاعدة بعض الأمثلة وردت بالتثنية مع اختلاف الاسمين في اللفظ ، نحو العمرين في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، القمرين في الشمس والقمر ، والعجاجين في رؤبة والعجاج " ... ، وهي محمولة عندهم على التغليب ، ومقصورة على السماع ، بحيث يحفظ الوارد منها دون القياس عليها (١٢٤) .

ومن شروطهم أيضاً أن يكون الاسم معرباً فلا يثنى المبني ، أما هذان ، وهاتان ، اللذان ، واللتان فقد وردت هكذا عن العرب فلا يقاس عليها (١٢٥) .

ومما يحمل على الشذوذ في التثنية قولهم : خُصيان وأليان في تثنية خُصية ، ألية ، والقياس فيهما خُصيتان وأليتان بإثبات التاء ؛ لأن من أصولهم في التثنية أن تسلم صيغة الواحد فيه ، فلا يحذف منه ما كان موجوداً في المفرد ، قال ابن يعيش : " فإن كان في المؤنث علامة تأنيث فإنها تثبت ولا تحذف .... ولم تحذف التاء في التثنية إلا في موضعين شذا عن القياس ، قالوا خصيان وأليان " (١٢٦) .

**الشذوذ في المثنى المقصور الثلاثي :**

يُثنى الاسم الثلاثي المقصور برد الألف إلى أصلها ، فإن كان الأصل واواً ، أبدلت الألف بواو ، وإذا كان الأصل ياءً ، رُدت الألف ياءً .

شد عن هذه القاعدة لفظان هما رضوان ، وحموان مثنى رضى ، حمى ، وأورد صاحب المزهري فيما يرويه الفراء عن الكسائي أنه سمع العرب تثني رضا وحمى على رضوان ، وحموان وليس بيني عليهما (١٢٧) .

ولست أرى في رضوان شذوذاً ، لأنها سايرت قواعد التصريفيين فالأصل في الألف واو ، رُدَّت عند التثنية إلى القياس ، ويعزز ذلك ما ورد في قوله تعالى : " ورضوان من الله أكبر " (١٢٨) ، وكذلك قوله تعالى : " يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً " (١٢٩) .

ما حموان في " حمى " فلا خوف في شذوذها ؛ لأن الألف فيها من ذوات الياء فهي من حمى يحمي حماية وحمى .

### الشذوذ في الرباعي المقصور :

إذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً قلبت ياء ، فتقول في ملهى ملهيان (١٣٠) ، وأورد صاحب الخزانة قول ابن الشجري " متى وقع في هذا النحو طرفاً رابعاً فصاعداً استحق الانقلاب إلى ياء حملاً على انقلابه في الفعل (١٣١) .

قد شذ في هذا الباب حرف واحد " مذروان " إذ القياس فيه أن يكون " مذيوان " بقلب الألف في مفردة عند التثنية إلى ياء ، إلا أنه لم يسمع على القياس ، وكاد اللغويون أن يتفقوا على أن " مذروان " لا مفرد له (١٣٢) .

قال ابن قتيبة : " وشذ قولهم " مذروان " فإثم تركوا الواو ؛ لأنهم لا يفردون الواحد منه ، إنما هو للفظ جاء مثنى لا يفرد واحده (١٣٣) .

وذكر ابن فارس أن في الاثنين الذي لا واحد له " مذروان " (١٣٤) .

### الشذوذ في المقصور الخماسي :

يُثنى المقصور الخماسي بقلب الألف فيه ياء ، نحو : " مصطفى " مصطفىان ، وقد شذت لفظتان على هذا الشرط هما " الخوزلان - القهقران " في تثنية الخوزلي ، والقهقري ، والقياس فيهما أن يقال : الخوزليان والقهقريان ، ويبدو أن العرب أجزتهما على غير قياس بقصد التخفيف ، وتقليلاً للجهد في النطق .

### الشذوذ في الرباعي الممدود :

والقياس في الرباعي الممدود إن كانت همزته أصلية أن تبقى في التثنية فيقال قُرءان في تثنية قراء (١٣٥) ، وشذ عن هذا قول العرب في تثنية " هناء ، وثناء " فقليل هما هنايان وثنايان ، بقلب الهمزة ياء على غير قياس ، والوجه فيهما : هناءان ، وثناءان .

قال سيويوه : " سألت الخليل عن قولهم : عقلته بشنايين ، وهنانيين لمَّ لمَّ يهمزوا ؟ فقال تركوا ذلك حيث لم يفرد ثم لم يبنوا عليه " (١٣٦) .

القول نفسه عن ابن قتيبة : " وأما قولهم عقله بشنايين بياء غير مهموزة ، فإن هذا أيضاً لفظ جاء مثني لا يفرد واحده " (١٣٧) .

#### الشدوذ في الخماسي الممدود :

مما سمع شاذاً في هذا الباب قولهم : " حمرايان مثني حمراء<sup>(١٣٨)</sup> والقياس لاسم الممدود إذا كانت الألف فيه للتأنيث قلبت الهمزة واواً ، فالقياس في هذا الحرف يقتضي أن يكون " حمراوين " . وهذا الشدوذ في التثنية للتخفيف في النطق .

ثالثاً : الشذوذ في جموع القلة :

حدد النحاة لجموع القلة أربعة أوزان وهي : أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ ولكن واحد من هذه الأوزان باب يطرد فيه (١٣٩) .

- أما بناء " أَفْعَلٌ " فيطرد في كل ثلاثي صحيح العين على وزن " فَعْلٌ " بشرط أن يكون اسماً لا صفة ، نحو " نَهْرٌ وَأَنْهَرٌ " (١٤٠) .

شذ من هذا البناء " أَعْبُدُ في عَبْدٌ " لكونه صفة ، والنحاة يعللون هذا الشذوذ بأن لفظ " العبد " وإن كان صفة إلا أنه غلب عليه معنى الاسم في الاستعمال ، حتى أنه لا يُذَكَّرُ معه الموصوف في أغلب الأحوال .

قال سيبويه : " هو في الأصل صفة قالوا رحل عَبْدٌ ، ولكنه استعمل استعمال الأسماء (١٤١) ، والقول نفسه عند ابن هشام : " إنما قالوا أعبد لغلبة الاسم (١٤٢) .

مما جاء على أَفْعُلٌ " شذوذاً من الأسماء قولهم : " ذئبٌ وأذؤبٌ " والوجه فيه ذئاب على وزن أفعال " كطفل أطفال " وليس على أفعال ، والذي يغلب على ظني أن العرب ربما توهموا في " ذئب " معنى كلب " أكلب " لأن بعض المعاجم اللغوية فسّرت لفظ الذئب بمعنى كلب البر " (١٤٣) .

- أما بناء " أَفْعِلَةٌ " فيطرد في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره مدُّ نحو : طعامٌ وأطعمة ، وعمودٌ وأعمدة ، ورغيفٌ وأرغفة (١٤٤) .

مما جاء على هذا البناء شذوذاً قولهم : عُقَابٌ وأعقبة لأن العقاب مؤنث . وتذكر المعاجم أن العقاب يُذكر ويُؤنث ، إلا أن التأنيث فيه أشهر (١٤٥) ، ومن الواضح هنا أنهم غلبوا التذكير على التأنيث . مما يحمل على الشذوذ في هذا البناء ما جُمع على " أَفْعِلَةٌ " من غير الرباعي فقد سُمِعَ " فَرَحٌ وأفرخة " على غير قياس .

رابعاً : الشذوذ في النسب بزيادة الحروف :

من ذلك قولهم في النسب إلى " مَرُوٌ " " مرزوي " بزيادة الزاي فيه ، وذكر صاحب القاموس أن " المرؤ " بلد بفارس والنسب إليه " مرزوي " (١٤٦) .

يبدو أن علة الشذوذ في هذه الكلمة هي تحقيق أمن اللبس بين النسب إليها والنسب إلى " المروة " وهو جبل بمكة ، فالنسب القياسي إلى كليهما " مَرُوِيٌّ " . ولما كان النسب القياسي يحدث لبساً عند انعدام القرائن حَصَّ العرب النسبة إلى مدينة " مَرُو " الفارسية بالزيادة ، ليفرقوا بينها وبين النسبة إلى " مرو " الذي هو جبل بمكة .

نحو هذا قولهم في النسب إلى " الرَّيِّ " " الرَّازِيُّ " <sup>(١٤٧)</sup> بزيادة الزاي على غير قياس ، والري بلد معروف ، وهو أيضاً مصدر للفعل " روى " والنسب القياسي إلى كليهما " رَوَوِي " ، ومن غير شك أن النسب القياسي يوقع لبساً بين المعنيين في حال انعدام القرينة ، ومن ثم آثرت العرب سلامة المعنى ، ففرقوا بين ما يطلق علماً على بلد معروف وما يقع مصدراً فاجتلبوا الزاي في بناء العلم .

ونسبوا إلى " الحانة " فقالوا " حانويٌّ " <sup>(١٤٨)</sup> بزيادة الواو فيه ، وجاءوا به على القياس وقالوا " حائيٌّ " ، ويرد لفظ الحانة على الموضع الذي يباع فيه الخمر ، والحائيُّ " علمٌ لبلد بديار بكر ومنه عبد الرحمن الحائي ، والنسب القياسي إليهما " حائيٌّ " <sup>(١٤٩)</sup> ، ولعل من باب دفع اللبس بين الحانة والحائي في النسب جاءوا بالقياس في النسبة إلى " حائي " فقالوا " حائيٌّ " وعدلوا عن القياس في " حانة " فقالوا " حانوي " . قالوا في النسب إلى " البحرين " " بحراني " بزيادة الألف والنون والقياس فيه بحريٌّ ، قال سيبويه : " وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فعالن وإنما القياس أن يقولوا : بحريٌّ <sup>(١٥٠)</sup> ، وكأنهم قصدوا بهذه الزيادة أن يفرقوا بين ما ينسب إلى البحر ، وما ينسب إلى البحرين البلد المعروف ، جاء في أدب الكاتب : " وإذا نسبت إلى الاثنين فهو بمنزلة الواحد إلى ثلاثة أحرف نسبوا إلى البحرين " بحراني " وإلى الحصنين " حصناني " وإلى النهرين " نهراني " للفرق بين النسب إلى البحر والبحرين ، والحصن والحصنين ، والنهر والنهرين " <sup>(١٥١)</sup> .

وزادوا الألف والنون في النسب إلى الرقبة واللحيّة والجُمَّة فقالوا : " رقباني ، ولحياني ، وجُمَّاني " .

قال سيبويه : " فمن ذلك قولهم في الطويل اللحية لحياني ، وفي الغليظ الرقبة رقباني ، فإن سميت برقبة ، أو جمّة ، أو لحية قلت رقبِيّ ، ولحييّ ، جُمِيّ ؛ وذلك لأن المعنى قد تحول " <sup>(١٥٢)</sup> .

ويبدو أن سيبويه قد أماط اللسان عن علة خروج هذه الألفاظ عما يقتضيه القياس ، وأبان أن العرب خالفت القياس فيها لتدفع اللبس بين النسب إلى مَنْ وُصف بتلك الصفات وبين العلم المسَمَّى به

شخص ، حيث زادوا الألف والنون في الوصف ، ليفرقوا بينه وبين العلم ؛ لأن العرب سمّت رقبة ، منهم : مليح بن رقبة ، وسمّت جمّة ، ومنهم : سليمان بن جمّة .

### خامساً : الشذوذ في الإعلال :

الإعلال من سمات العربية وهو يدور في فلك حروف العلة من حيث القلب ، أو الحذف ، أو النقل ، أو التسكرين ، وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام اللغويين من قدامى ومحدثين ، وذلك واضح في بسطهم لمسائل هذه الظاهرة ، وبيان ضوابطها الصرفية .

### ١ ( الإعلال بالقلب والشذوذ :

من أصول النحاة والصرفيين في الإعلال ، أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح وماقبلها أعلتا بقلبهما ألفاً<sup>(١٥٣)</sup> ، إلا أن مصادرهم النحوية والصرفية قد حفظت لنا بعض الألفاظ وردت عن العرب مصححة والقياس يقتضي إعلالها .

مما جاء بالتصحيح وحقه الإعلال قولهم : حَوْلَةٌ ، وَحَوْكَةٌ ، وَجَوْرَةٌ<sup>(١٥٤)</sup> ، ويبدو أن العرب قد تركت الإعلال هنا ليدفعوا به لبساً بين معنى وآخر " فالحوكة " بالتصحيح جمع تكسير لحائك ، ويقضي القياس أن يأتي على " حاكة " إلا أن الصورة القياسية إذا تجردت عن القرائن أوقعت في اللبس بين الجمع والاسم المفرد ، فقد أطلق لفظ " حاكة " على واد ببلاد عذرة وهي معروفة عند العرب<sup>(١٥٥)</sup> .

الجورة جمع تكسير لـ " جائر " والقياس الصرفي في هذا الجمع يقتضي أن يكون على " جارة " ومن غير شك أن هذه الصورة القياسية قد تحدث لبساً بين الجمع وما يسمى بهذا الاسم من الأعلام المفردة المؤنثة ، أو التي جاورت غيرها حال انعدام القرائن ، ولذا عدل العربي عن الإعلال نحو التصحيح لتحقيق أمن اللبس بين تلك المعاني .

ومما جاء أيضاً بالتصحيح بأن هذه الألفاظ في الأصل منقولة من أوزان أخرى ليس فيها موجب الإعلال ومن ثم تركت على حالها مراعاة لأصلها . قال سيبويه : " وأما قولهم : عور يعور ، وحول يحول ، وصيد يصيد ، فإنما جاءوا بهم على الأصل ؛ لأنه في معنى لا بد له من

أن يخرج على الأصل ، نحو اعْوَزْتُ واحْوَلْتُ ... فلما كُنَّ في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن ، فلو لم تكن في هذا المعنى أعتلت ولكنها بُنيت على الأصل (١٥٦) .  
ولا يستبعد أن يكون العرب قد تركت الإعلال في هذه الألفاظ ليفرقوا فيها بين دلالة وأخرى ، لأن الصورة القياسية لهذه الأفعال " عار ، حال ، صاد ، وراع " لها دلالة تختلف عن دلالة " عور ، وحول ، وصيد ، وروع " ، ف " عار " الشيء أخذه ، وأذهب به وأتلفه ، وحال بمعنى أتى عليه الحول ، وصاد بمعنى اصطاد ، وراع بمعنى زاد ونما ، وحار بمعنى رجع وتردد ، في حين أن الفعلين : عَوِرَ وحَوِلَ عيبان في العين ، وحور صفة مستحبة في العين ، وروع بمعنى فوزع ، وصيدت الأبل إذا أصابها داء الصيد (١٥٧) .

فمن غير شك أن الصورة القياسية لهذه الأفعال ومصادرهما تؤدي إلى الخلط بين هذه المعاني ، ولذا صُحِّحت هذه الأفعال ومصادرهما لدفع اللبس بين تلك الدلالات .

وقد يكون الشذوذ في الإعلال ، بإعلال ما حقه التصحيح كما قالوا في جمع " ثور " " ثيرة " بقلب الواو ياءً على غير قياس ، والوجه أن لا تعل الواو في الجمع إلا إذا أعلنت في المفرد (١٥٨) ، ولذا فالقياس فيها أن يقال : " ثور ثورة " ، وقد علل سيبويه هذا الشذوذ بطلب الخفة وفراراً من الثقل الناجم عن وقوع الواو بعد الكسرة (١٥٩) .

ويرى المبرد أن الإعلال في هذا اللفظ يرجع إلى تحقيق أمن اللبس ، قال أبو العباس :  
" إنما قالوا ثيرة ، ليفرقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقط " (١٦٠) .

مما يحمل على الشذوذ في الإعلال قولهم " القُصوى " ويقتضي القياس فيه أن يكون " قُصياً " بقلب الواو ياءً لكونه اسماً (١٦١) على وزن " فُعُلى " ، كما قيل في نظائره " دُنيا وعُليا .

قال سيبويه : " وأما فُعُلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ، كما أبدلت الواو مكان الياء في فُعُلى - نحوي - شَروى - ومثالها الدنيا والعُليا ، والقُصيا ، وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام " (١٦٢) .

فالظاهر في قول سيبويه أن ترك الإعلال في " قُصوى " إنما هو لأجل التفريق بين الاسم والصفة ، فقد لاحظوا في " القصوى " معنى الوصفية فمنعوا إعلالها ، ولو أرادوا معنى الاسم لقالوا " القُصيا " .

٢ ( الإعلال بالنقل والشذوذ :

أوردت المظان اللغوية فعلين شَدَّ فيهما الإعلال بالنقل لحدوث اللبس بين الفعل المبني للمعلوم ،  
والمبني للمجهول ، والفعالان هما : " كاد وزال " حيث سُمع أن ناساً من العرب يقولون فيهما " كيد وزيل "  
وهم يريدون " كاد وزال " (١٦٣) .

ويرى أبو عثمان المازني أن بعض العرب لا يبالي الالتباس فيقول : قد كيد زيد يفعل كذا وكذا ، وما  
زيل يفعل كذا وكذا ، يريدون كاد وزال (١٦٤) .

أما ابن جني فيرى أن اللبس غير محتمل ؛ لأن الأصل فيهما " كيد وزيل " لأن المضارع على " يَفْعَل  
" " يكاد – ويزال " ، إلا أن الذين قالوا : كيد وزيل نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء ، وألقوا لا تقول :  
كِدت زيداً يقوم ، وما زلت زيداً يقوم فيخاف أن يلتبس كيد زيد يقوم ، وما زيل زيد يقوم بـ " فُعِل " منه  
كما يلتبس بيع زيد الطعام ، إذا كان هو الفاعل ، وبيع زيد الطعام ، إذا كان هو المفعول " (١٦٥) .  
أما دراسات المحدثين ، فترى أن عين الكلمة قد حذفت ، وأن حركته قد نقلت إلى فاء الكلمة ،  
وأن الياء المتولدة ليست عين الفعل ، إنما هي حركة مزدوجة تولدت من الكسرة (١٦٦) .

### ٣ ( الإعلال بالحذف والشذوذ :

من ذلك حذف الياء من أول الفعلين " يئس – ييبس " فقد سمع فيهما " يئس ، ويبس " على غير قياس  
(١٦٧) ، ويرى سيبويه أن الذين حذفوا الياء من هذين الفعلين إنما حملوها على نظائرها من الثلاثي المثالي  
الواوي ، وذلك في قوله : " قالوا : ييس يابس كما قالوا : يئس يئس فشبها بيعد " (١٦٨) .

لعل الذي شجعهم على هذا الحذف أنه لا يترتب عليه تعيُّرٌ في المعنى ، كما أن توالي ياءين  
متجاورين يحدث ثقلاً في النطق ، فأثروا فيهما التخفيف بحذف إحداهما قليلاً للجهد العضلي في النطق .

سادساً : الشذوذ في الإبدال :

### ١ ( الإبدال الشاذ في الأفعال :

ومن ذلك إبدال الضاد لأمّ في قولهم " الطجع " على غير قياس وأصله " اضطجع " (١٦٩) ، وعلل  
سيبويه هذا الشذوذ برفع كراهية توالي حرفين مطبقين في بناء واحد حيث قال : " ومثل ذلك قوله بعض  
العرب الطجع في اضطجع أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين فأبدل مكانهما أقرب الحروف منها  
في المخرج والانحراف (١٧٠) .



ومن ذلك أيضاً إبدال الياء من الراء ، والنون ، والضاد ، والصاد ، واللام على غير قياس في قول بعضهم " تسرّيت ، وتظنّيت ، وتقضيت ، وتقصيت وأملت " والأصل في هذه الأفعال : " تسرّرت ، وتظنّنت ، وتقضّضت ، وتقصّصت وأملت " ، وقد علّل سيبويه هذه المخالفة بکراهية التضعيف ، أو كراهية توالي الأمثال لنكتة التخفيف (١٧١) .

## ٢ ( الإبدال الشاذ في الأسماء :

ومن أمثلة ذلك إبدال النون لأمّ في قولهم " أصيلاال " تصغير " أصلان " وجاءوا بالقياس فقالوا : " أصيلاان " ، هذا الإبدال غير شائع (١٧٢) ، وأشارت الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن هذا اللون من الإبدال تقرّه القوانين الصوتية ، فاللام والنون من محبس واحد ، والفرق أن اللام فموي ، والنون أنفي (١٧٣) ، وكلاهما مجهور ، فاتفقهما في المخرج والصفة يؤذن بمسوّغ الإبدال لضرب من الخفة .

ومن هذا القبيل إبدال الياء المخففة جيماً لدى البعض كأنك تقول في حُجتي " حُجتج " ومنه قول الشاعر (١٧٤) :

لا هُمَّ إن كنت قبلت حُجتج      فلا يزال شاحجٌ يأتيك

وقد عزا سيبويه هذا الإبدال إلى لغات بعض بني سعد ، فإنهم يبدلون الياء جيما في الوقف ، لأن الياء خفيفة ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف (١٧٥) ، فكل منهما صوت مجهور ، وهذه الظاهرة تسمى العجعة ، وهي ظاهرة لغوية تحمل على لغة بعض الأقوام ممن استحباوا التفخيم في الكلام فقبلوا الياء جيماً على غير قياس .

## الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي بتوفيقه تقضى الحوائج ، وتنال الرغائب ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين أما بعد ...

فبعون الله وتوفيقه وصل هذا البحث إلى مرافئ الختام والذي أرجو أن يكون قد حقق أهدافه التي

عرضتها في المقدمة ، ومن خلال هذه الدراسة خرج البحث بالنتائج التالية :

١ ) انقسم البحث الصرفي الحديث على ثلاثة اتجاهات ، الأول الاتجاه إلى الدراسات الصرفية التيسيرية ، والاتجاه الثاني إلى الدراسات التاريخية للصرف العربي ، والاتجاه الثالث تمثل في الدراسات اللسانية العلمية للصرف العربي وتمثل هذا الاتجاه في استثماره معطيات المنهج الوصفي ، وربط الدراسة الصرفية بالدراسة الصوتية .

٢ ) لا يعد الصرف التيسيري والصرف التاريخي والمقارن من اللسانية في حين يعد المنهج الوصفي وربط الصوت بالصرف من بحوث علم اللغة اللسانية .

٣ ) بدأ منهج النحاة العرب وصفيًا ثم دخلته الفلسفة والمنطق والتعليل والتأويل ، وفي القرن العشرين ظهرت بوادر المنهج الوصفي في علم اللغة .

٤ ) في القرن العشرين ربط الباحثون والمحدثون بين الدراسات الصرفية والدراسات الصوتية التي وصلت أوج ازدهارها بدخول الكمبيوتر في مجالات اللغة .

٥ ) انفرد اللسانيون بتوجيه النقد إلى الدرس الصرفي العربي في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث ، والدعوة إلى اعتماد الجانب النطقي لا الشكل الكتابي في تفسير مسائل الصرف العربي .

٦ ) هناك صيغ ترد بلفظ واحد لكنها تختلف في الدلالة والاستخدام .

٧ ) ظاهرة الاشتراك اللفظي لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية .

- ٨ ) لم يتعرض النحاة الأقدمون لتعريف الشذوذ في مفهومه الاصطلاحي - على الرغم من كثرة وروده في مصنفاتهم - حيث اكتفوا فيه بإيراده بإزاء المطرد فقط والتعبير عنه بمصطلحات أخرى ، مثل القليل ، والنادر ، والرديء .... وذلك لأنهم في بداية تععيد قواعدهم لم يكن لهم مصطلحات ثابتة يلتزمون بها .
- ٩ ) كشفت الدراسة إلى أن الدافع الأساسي وراء تأويل النحاة لبعض النصوص وصرفها عن ظاهرها إنما كان ذلك بغرض إرجاع تلك النصوص إلى حظيرة القاعدة .
- ١٠ ) من نتائج هذا البحث أيضاً أن النصوص اللغوية الشاذة يكثر ورودها في الأبواب الصرفية أكثر منها في الأبواب النحوية .

- ١- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ ، ص ٨٦ .
- ٢ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط ٢ ، ص ١١ .
- ٣ - المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، طباعة ونشر دار المعارف ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٧٢ ، ص ١١ .
- وينظر : مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية ، للدكتور علي أبو المكارم ، طباعة ونشر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤ .
- ٤ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لعبد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك بمصر ، ط ٤ ، ١٣٧٣ ، ص ٩ .
- ٥ - خواطر وأفكار حول نشأة النحو العربي ودواعي وضعه ، بحث منشور ضمن كتاب (( دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها )) ، للدكتور صاحب أبو جناح ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ص ٢٠ .
- ٦ - طبقات فحول الشعراء ، لعبد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٤ م ، ١٣/١ .
- ٧ - ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ لعبد الطنطاوي ، ص ٢٦ وما بعدها .
- ٨ - المصدر نفسه ، ص ٢٧ .
- ٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ؛ لعبد الطنطاوي ، ص ١٤٥ - ١٥٠ .
- ١٠ - المناهج الكافية في شرح الشافية ، لزكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق الدكتورة رزان خدام ، طباعة ونشر مجلة الحكمة في بريطانيا ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ ، ص ١٣٠ .
- ١١ - العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهد المخزومي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٠٩ / ٧ .
- ١٢ - مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم بدمشق ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ، ص ٤٨٢ .
- ١٣ - شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢ هـ / ١ .
- ١٤ - المصدر السابق ، ٢ / ١ .
- ١٥ - المناهج الكافية في شرح الشافية ، لزكريا بن محمد الأنصاري ، ص ١٣١ .
- ١٦ - شرح الشافية ، للرضي ، ٥ / ١ .
- ١٧ - اللبان في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ٢ / ٢١٩ .
- ١٨ - أدب الكاتب ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٣٣٣ .

- ١٩ - الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ ، ٤١/٢ .
- ٢٠ - الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ ، ٤١/٢ .
- ٢١ - الكتاب ، لسبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ ، ٤ / ٢٤٢ .
- ٢٢ - شرح الشافية ، للرضي ، ١ / ٦ .
- ٢٣ - مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٩ م ، ص ٩٤ - ٩٥ .
- ٢٤ - المصدر نفسه ، ص ٩٥ .
- ٢٥ - مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ص ١٣٠ .
- ٢٦ - شرح كتاب سبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدي - علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ٥ / ٢١١ .
- ٢٧ - المنصف في شرح تصريف المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ ، ٣ / ٢٧١ .
- ٢٨ - المنصف في شرح تصريف المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ١ / ٣ .
- ٢٩ - المصدر نفسه ، ٣ / ١٨٠ .
- ٣٠ - شرح الشافية للرضي : ١ / ٧ .
- ٣١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طباعة المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ٤ / ٣٦٠ .
- ٣٢ - شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، تحقيق الدكتور محمد عبد المعطي ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، بدون ذكر سنة الطباعة .
- ٣٣ - بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي ، لأحمد علم الدين الجندي ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، ١٤٠١ - ١٩٨١ ، ص ١٤٠ .
- ٣٤ - التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمتها البيانية أو التعبيرية ، للدكتور مصطفى النحاس ، مطبعة اللسان العربي ، الرباط ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ص ٤٤ .
- ٣٥ - دراسات في علم اللغة ، الدكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ، ط ١ ، ص ١٧ .
- ٣٦ - بين الأصول والفروع في التعبير الصوتي الصرفي ، لأحمد علم الدين الجندي ، ص ١٤٠ .
- ٣٧ - المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .
- ٣٨ - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ١ / ٢٥٧ - ٢٨٥ .
- ٣٩ - المنصف في شرح تصريف المازني ، لابن جني ، ١ / ١٩٠ .
- ٤٠ - مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، للدكتور مصطفى النحاس ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م ، ص ٩٨ .
- ٤١ - المنهج التوليدي والقياس ، لصلاح الدين حسنين ، دار الفيصل ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ، ص ٣٤ .

- ٤٢ - أصوات اللغة ، لعبد الرحمن أيوب ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٣ ، ص ٥٠ .
- ٤٣ - اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٠ .
- ٤٤ - المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .
- ٤٥ - الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب ، لصالح الدين حسين ، دار الفيصل ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٦٠ .
- ٤٦ - اللغة بين المعيارية والوصفية ، لتمام حسان ، ص ٣٧ .
- ٤٧ - تيسير العربية بين القديم والحديث ، لعبد الكريم خليفة ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ .
- ٤٨ - محاضرات في اللغة ، لعبد الرحمن أيوب ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦ ، ص ٧ .
- ٤٩ - منهج الإحصاء في البحث اللغوي ، لإبراهيم أنيس ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠ .
- ٥٠ - المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- ٥١ - ينظر - عودة إلى الإحصاءات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الثالث - ١٩٧٢ م ، ص ٧ .
- مسطرة اللغوي ، لإبراهيم أنيس / مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء التاسع والعشرون ، ١٩٧٢ ، ص ٨ .
- ٥٢ - مسطرة اللغوي ، لإبراهيم أنيس ، ص ١٠ .
- ٥٣ - نظرة وصفية في تصريف الأفعال ، لمحمد أبو الفتوح شريف ، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة ، مطبعة قاصد خيرون ، ط ١ ، ١٩٧٦ م ، ص ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١١٥ ، ١١٦ .
- ٥٤ - نظرة وصفية في تصريف الأسماء ، لمحمد أبو الفتوح شريف ، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة ، مطبعة قاصد خيرون ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٤ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٥ .
- ٥٥ - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، للطبيب البكوشي ، تقديم : صالح الفرماوي ، طبع بالشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ، ط ٢ ، ١٩٧٣ م ، ص ٢٣٥ .
- ٥٦ - محاولة ألسنية في الإعلال ، لأحمد الحموي ، عالم الفكر ، العدد الثالث ، ١٩٨٩ م ، ص ٦٨ .
- ٥٧ - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، للطبيب البكوشي ، ص ١٨ - ١٩ .
- ٥٨ - الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة ، للدكتور / رمضان عبد التواب ، مجلة سجل الثقافة الرفيعة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، العدد ١٣٩ ، ١٩٦٨ م ، ص ٥٦ .
- ٥٩ - المصدر نفسه ، ص ٥٦ .
- ٦٠ - مدخل إلى علم اللغة ، لمحمود فهمي حجازي ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٨ م ، ص ١٨٤ .

- ٦١ - علم اللغة العام ، للدكتور كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٩م ، ١٨٤ .
- ٦٢ - المصدر نفسه ، ص ١٨٤ .
- ٦٣ - مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية ، للدكتور تمام حسان ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ، ص ٣٥٣ .
- ٦٤ - تقويم الفكر النحوي ، للدكتور على أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ١ ، ص ٢٣٢ .
- ٦٥ - الأصوات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٧٩م ، ص ٩٩ - ١٠٠ .
- ٦٦ - المنهج الصوتي للبنية العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م ، ص ١٠ .
- ٦٧ - سورة طه ، الآية ٣٢ .
- ٦٨ - مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م ، الجزء الثالث ، مادة " شرك " ، ص ٢٦٥ .
- ٦٩ - الكتاب ، لسيوييه ، ٢٤ / ١ .
- ٧٠ - معيار العلم ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق سليمان دنيا ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ ، القاهرة ، ص ٨١ .
- ٧١ - المزهري في علوم اللغة ، لأبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ ، ١ / ٣٦٩ .
- ٧٢ - أصول السرخسي ، للسرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١ / ١٢٦ .
- ٧٣ - فقه اللغة ، لعلي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٥ .
- ٧٤ - الكتاب ، لسيوييه ، ٢٤ / ١ .
- ٧٥ - سورة الزمر ، الآية ٤٢ .
- ٧٦ - سورة الإسراء ، الآية ٢٣ .
- ٧٧ - سورة الإسراء ، الآية ٤ .
- ٧٨ - سورة طه ، الآية ٧٢ .
- ٧٩ - الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، الناشر محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م ، ص ١٤٩ .
- ٨٠ - المزهري في علوم اللغة ، لأبي بكر السيوطي ، ١ / ٣٦٩ .
- ٨١ - المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم ، لعبد العال سالم مكرم ، الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .
- ٨٢ - المزهري في علوم اللغة ، لأبي بكر السيوطي ، ١ / ٣٨٥ .
- ٨٣ - سورة ص ، الآية ٦ .
- ٨٤ - المزهري في علوم اللغة ، للسيوطي ، ١ / ٣٧٠ .
- ٨٥ - المخصص ، لابن سيده ، تقديم خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، ٤ / ١٧٣ .
- ٨٦ - في اللهجات العربية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٢ ، ص ١٩٣ .
- ٨٧ - سورة الزمر ، الآية ٤٢ .

- ٨٨ - سورة الإسراء ، الآية ٢٣ .
- ٨٩ - سورة الإسراء ، الآية ٤ .
- ٩٠ - سورة طه ، الآية ٧٢ .
- ٩١ - سورة يونس ، الآية ٧١ .
- ٩٢ - الصاحبى فى فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب فى كلامها ، لابن فارس ، ص ٢٠٧ .
- ٩٣ - سورة يونس ، الآية ٥٤ .
- ٩٤ - المشترك اللغوى نظرية وتطبيقاً ، لتوفيق شاهين ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٥٥ .
- ٩٥ - فى اللهجات العربية ، لإبراهيم أنيس ، ص ١٩٧ .
- ٩٦ - تصحيح الفصحى ، لابن درستويه ، تحقيق محمد بدوى المختون ، مراجعة د / رمضان عبد التواب ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م ، ص ١٢١ - ١٥٨ .
- ٩٧ - المشترك اللغوى نظرية وتطبيقاً ، لتوفيق شاهين ، ص ٨١ .
- ٩٨ - لسان العرب لابن منظور ، تصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ٢٩٩/٦ .
- ٩٩ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص ٢٦٢ .
- ١٠٠ - شرح الفصحى فى اللغة ، لأبى منصور بن الجبان ، دراسة وتحقيق عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الشئون الثقافية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ١٣٤ - ١٤٨ .
- ١٠١ - فى اللهجات العربية ، لإبراهيم أنيس ، ص ١٩٧ .
- ١٠٢ - لسان العرب ، لابن منظور ، مادة ش ذ ذ ، ٢٨ / ٥ .
- ١٠٣ - العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى ، باب الشين والذال ، ص ١٣٥ .
- ١٠٤ - هو محمد بن زياد الأعرابى ، أبو عبد الله ، صاحب كتاب النوادر ، نحوى ، لغوى ، ولد سنة خمسين ومائة وترجمته فى الأعلام ، ٦ / ١٣١ ، وبغية الدعاة ، ١ / ١٠٥ .
- ١٠٥ - العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى ، باب الشين والذال .
- ١٠٦ - مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس ، باب الشين والذال .
- ١٠٧ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، لمحمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م ، ص ١١٣ .
- ١٠٨ - القياس فى النحو العربى نشأته وتطوره ، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ م ، ص ٣٧ .
- ١٠٩ - الكتاب ، لسبويه ، ٢ / ٢٦١ .
- ١١٠ - المصدر نفسه ، ٤ / ٤٢٤ .
- ١١١ - المصدر نفسه ، ٤ / ٤٨١ .
- ١١٢ - المنتصف فى شرح تصريف المازنى ، لابن جنى ، ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .
- ١١٣ - الخصائص ، لابن جنى ، ١ / ٩٦ .
- ١١٤ - المصدر نفسه ، ١ / ٩٦ .
- ١١٥ - المزهر فى علوم اللغة ، للسيوطى ، ١ / ٢٢٦ .
- ١١٦ - معانى القرآن ، للفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م ، ١ / ٤٦٩ - ٤٧٠ .
- ١١٧ - مجالس العلماء للزجاجى ، ٢ / ٥٤٦ .



- ١١٨ - الكتاب لسبويه ، ٨ / ٤ .
- ١١٩ - المصدر نفسه ، ٣٧٦ / ٢ .
- ١٢٠ - المصدر السابق ، ٣٣٥ / ٣ .
- ١٢١ - المصدر نفسه ، ٨ / ٤ .
- ١٢٢ - الكتاب ، لسبويه ، ٦٢٣ / ٣ - ٦٢٤ .
- ١٢٣ - خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٢ ، ٥٧٩ / ٧ - ٥٨١ .
- ١٢٤ - همع الهوامع ، للسيوطي ، تصحيح بدر الدين النفساني ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٧ هـ - ١٣٧ / ١ .
- ١٢٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ٦٧ / ١ .
- ١٢٦ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ١٤٣ / ٤ - ١٤٤ .
- ١٢٧ - المزهرة في علوم اللغة للسيوطي ، ٩٤ / ٢ .
- ١٢٨ - سورة آل عمران ، الآية ١٥ .
- ١٢٩ - سورة المائدة ، الآية ٢ .
- ١٣٠ - شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ٤٤٣ / ٢ .
- ١٣١ - خزانة الأدب ، للبغدادي ، ٥٨١ / ٧ .
- ١٣٢ - الكتاب ، لسبويه ، ٣٩٢ / ٣ .
- ١٣٣ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص ٢٧٦ .
- ١٣٤ - الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، ص ٢٥٤ .
- ١٣٥ - جمع الهوامع ، للسيوطي ، ١٤٧ / ١ .
- ١٣٦ - الكتاب ، لسبويه ، ٣٩٢ / ٣ .
- ١٣٧ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص ٢١٨ .
- ١٣٨ - شرح ابن عقيل ، ٤٤٦ / ٢ .
- ١٣٩ - الكتاب ، لسبويه ، ٤٩٠ / ٣ .
- ١٤٠ - المصدر نفسه ، ٤٩٠ / ٣ .
- ١٤١ - المصدر نفسه ، ٦٢٨ / ٣ .
- ١٤٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ١٨٥ / ٤ .
- ١٤٣ - لسان العرب ، لابن منظور ، مادة " ذأب " .
- ١٤٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ١٩٢ / ٤ .
- ١٤٥ - لسان العرب ، لابن منظور ، مادة " ع ق ب " .
- ١٤٦ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، مادة " مرو " .
- ١٤٧ - المصدر نفسه ، مادة " مرو " .
- ١٤٨ - الكتاب ، لسبويه ، ٣٤١ / ٣ .
- ١٤٩ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مادة " حين " .
- ١٥٠ - الكتاب لسبويه ، ٣٣٦ / ٣ .
- ١٥١ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص ٢٢٠ .
- ١٥٢ - الكتاب ، لسبويه ، ٣٨٠ / ٣ .
- ١٥٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي هشام الأنصاري ، ٣٨٨ / ٤ .

- ١٥٤ - الخصائص ، لابن جني ، ٢ / ٣٢١ .
- ١٥٥ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مادة " حوك " .
- ١٥٦ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ٣٤٤ .
- ١٥٧ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مادة " عور " ، " حول " و " صيد " .
- ١٥٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ٤ / ٣٧١ .
- ١٥٩ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ٣٦١ .
- ١٦٠ - المنصف في شرح تصريف المازني ، لابن جني ، ١ / ٣٤٦ .
- ١٦١ - ذهب أكثر التصريفيين إلى أن الواو إنما تقلب ياء في " فُعَلَى " إذا كان اسماً ، أما ابن مالك ومن تبعه من شراح الألفية فيرون أن الواو الواقعة لاماً لـ " فُعَلَى " لا تقلب ياء إلا في الصفات .
- ١٦٢ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ٣٨٩ .
- ١٦٣ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ٣٤٣ وما بعدها .
- ١٦٤ - المنصف في شرح تصريف المازني ، لابن جني ، ١ / ٢٥٢ .
- ١٦٥ - المصدر نفسه ، ١ / ٢٥٢ .
- ١٦٦ - المنهج الصوتي للبنية العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، ص ١٩٨ .
- ١٦٧ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ٣٣٩ .
- ١٦٨ - المصدر نفسه ، ٤ / ٣٣٩ .
- ١٦٩ - المنصف في شرح تصريف المازني ، لابن جني ، ٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .
- ١٧٠ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ٤٨٣ .
- ١٧١ - المصدر السابق ، ٤ / ٤٢٤ .
- ١٧٢ - المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفها ، لمجد الأنطاكي ، دار الشروق العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١ / ١٢١ .
- ١٧٣ - المصدر نفسه ، ١ / ١٢١ .
- ١٧٤ - البيت في النوادر ، لأبي زيد بلفظ " يا رب إن كنت " ص ١٦٤ ، وهي لغة لبعض أهل اليمن .
- ١٧٥ - الكتاب ، لسبويه ، ٤ / ١٨٢ .

## المراجع والمصادر

- ١- أدب الكاتب ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

- ٢- الأصوات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ م .
- ٣- ( أصوات اللغة ، لعبد الرحمن أيوب ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ م .
- ٤- أصول السرخسي ، للسرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى .
- ٥- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ .
- ٦- ( أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، طباعة المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٧- بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي ، لأحمد علم الدين الجندي ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، ١٤٠١ - ١٩٨١ . .
- ٨- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمتها البيانية أو التعبيرية ، للدكتور مصطفى النحاس ، مطبعة اللسان العربي ، الرباط ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٩- تصحيح الفصح ، لابن درستويه ، تحقيق محمد بدوى المختون ، مراجعة د / رمضان عبد التواب ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م .

- ١٠- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، للطيب البكوشي ،  
تقديم : صالح الفرماوي ، طبع بالشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ،  
الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ م .
- ١١- تقويم الفكر النحوي ، للدكتور على أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ،  
الطبعة الأولى .
- ١٢- تيسير العربية بين القديم والحديث ، لعبد الكريم خليفة ، منشورات  
مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ م .
- ١٣- خزنة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية .
- ١٤- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ،  
عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٥- الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة ، للدكتور  
/ رمضان عبد التواب ، مجلة سجل الثقافة الرفيعة ، المؤسسة المصرية  
العامة للتأليف والنشر ، العدد ١٣٩ ، ١٩٦٨ م .
- ١٦- خواطر وأفكار حول نشأة النحو العربي ودواعي وضعه ، بحث منشور  
من
- كتاب ( دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ) ، للدكتور صاحب أبو  
جناح ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى .
- ١٧- الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب ، لصالح الدين حسين ،  
دار الفيصل ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .
- ١٨- دراسات في علم اللغة ، الدكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ،  
الطبعة الأولى .

- ١٩- شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملوي ، تحقيق الدكتور  
محمد عبد المعطى ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة  
الأولى .
- ٢٠- شرح الشافية ، للرضى ، تحقيق محمد نور الحسن ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت ،  
لبنان ، ١٤٠٢ هـ .
- ٢١- شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة  
، القاهرة .
- ٢٢- شرح الفصيح في اللغة ، لأبي منصور بن الجبان ، دراسة وتحقيق عبد  
الجبار جعفر القزاز ، دار الشئون الثقافية ، بغداد ، الطبعة الأولى ،  
١٩٩١ .
- ٢٣- ( شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن  
مهدي وعلى سيد على ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،  
٢٠٠٨ .
- ٢٤- شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٢٥- الصاحبى في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن  
فارس ، الناشر محمد على بيضون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٦- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد  
شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- ٢٧- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي  
، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية .

- ٢٨- علم اللغة العام ، للدكتور كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م
- ٢٩- عودة إلى الإحصاءات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء الثلاثون ، ١٩٧٢ م .
- ٣٠- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ
- ٣١- ( فقه اللغة ، لعلي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٤ .
- ٣٢- في اللهجات العربية ، لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٢ .
- ٣٣- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- ٣٤- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م .
- ٣٥- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .
- ٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، والدكتور عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٧- لسان العرب لابن منظور ، تصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

- ٣٨- اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، لعبد القادر الفاسي  
الفهري ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى .
- ٣٩- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ،  
الدار البيضاء ، المغرب ، مطبعة النجاح الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .
- ٤٠- مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة  
الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .
- ٤١- محاضرات في اللغة ، لعبد الرحمن أيوب ، مطبعة المعارف ، بغداد ،  
الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ .
- ٤٢- محاولة ألسنية في الإعلال ، لأحمد الحمو ، عالم الفكر ، العدد الثالث  
، ١٩٨٩ م .
- ٤٣- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، لمحمد الأنطاكي ، دار  
الشروق العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة .
- ٤٤- المخصص ، لابن سيدة ، تقديم خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث  
العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ .
- ٤٥- المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، طباعة ونشر دار المعارف  
، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .
- ٤٦- مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية ، للدكتور على  
أبو المكارم ، طباعة ونشر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،  
الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .

- ٤٧- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، للدكتور مصطفى النحاس ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م .
- ٤٨- مدخل إلى علوم اللغة ، لمحمود فهمى حجازي ، دار الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ م
- ٤٩- المزهري في علوم اللغة ، لأبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ .
- ٥٠- مسطرة اللغوي ، لإبراهيم أنيس / مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء التاسع والعشرون ، ١٩٧٢ .
- ٥١- المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن الكريم ، لعبد العال سالم مكرم ، الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .
- ٥٢- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ، لتوفيق شاهين ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .
- ٥٣- مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية ، للدكتور تمام حسان ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٥٤- معاني القرآن ، للقراء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م .
- ٥٥- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، لمحمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .
- ٥٦- معيار العلم ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق سليمان دنيا ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .



- ٥٧- مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ .
- ٥٨- مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م ، الجزء الثالث ، مادة " شرك " .
- ٥٩- المنصف في شرح تصريف المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ .
- ٦٠- المناهج الكافية في شرح الشافية ، لذكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق الدكتورة رزان خدام ، طباعة ونشر مجلة الحكمة في بريطانيا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ .
- ٦١- منهج الإحصاء في البحث اللغوي ، لإبراهيم أنيس ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٦٩ .
- ٦٢- المنهج التوليدي والقياس ، لصلاح الدين حسنين ، دار الفيصل ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
- ٦٣- المنهج الصوتي للبنية العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٤- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك بمصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٤ هـ .
- ٦٥- نظرة وصفية في تصريف الأسماء ، لمحمد أبو الفتوح شريف ، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة ، مطبعة قاصد خير ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .

---

٦٦- نظرة وصفية في تصريف الأفعال ، لمحمد أبو الفتوح شريف ، نشر مكتبة

الشباب بالمنيرة ، مطبعة قاصد خير ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ م .

٦٧- همع الهوامع ، للسيوطي ، تصحيح بدر الدين النفساني ، مصر ،

الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .